1947/09/01
890 F. 7962/9-147 (1)

برقية رقم ٣٦٦ من المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، غير مؤرخة، ولكن الوزارة تسلمتها يوم ١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تنقل البرقية نص رسالة موجهة إلى دايل سيدز Dale S. Seeds آمر مطار الظهران تفيد أن المملكة العربية السعودية، حسبما ذكرت وزارة الخارجية البريطانية وافقت على منح بريطانيا إذناً مؤقتاً لبضعة أشهر باستعمال مطار الظهران عوضاً عن مطار البصرة. حيث ستتوقف في المطار طائرتان بريطانيتان مدنيتان يومياً، وتطلب من سيدز التنسيق في هذا الأمر مع المسؤول السعودي عن عمليات الطيران المدني في الظهران.

R. *10*

1947/09/02
890 F. 6363/8-2647 (3)

مذكرة رقم ١٦٣ من جون جاريت John D. Garrett رئيس لجنة المراجعة ورئيس لجنة سياسة التصدير في وزارة التجارة الأمريكية إلى لجنة المراجعة، مؤرخة في ٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بها بيان بكميات الصلب المطلوبة للمشروعين الخاصين رقم ٢٨١٧ و٢٨١٨ المتصلين بخط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين).

يذكر جاريت أنه تلقى معلومات تتعلق بالزيادات المطلوب إضافتها إلى رخصتيْ التصدير الخاصتين بالمشروعين رقم ٢٨١٧ و٢٨١٨ واللتين تغطيان طلبات الصلب التي تقدمت بها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في المملكة العربية السعودية. وهي معلومات تضمنتها مذكرة من جيمس تيري دوس James Terry Duce باسم شركتيْ أرامكو وشركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline Company إلى وزير التجارة الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ أغسطس ١٩٤٧م.

ويوضح دوس في مذكرته أنها كتبت لدعم طلب لرخصتيْ تصديرٍ للمشروعين الخاصين رقم ٢٨١٧، وهو مشروع بناء خط أنابيب من أبقيق إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط (التابلاين)، ورقم ٢٨١٨ وهو مشروع عمليات تنقيب وتكرير للنفط وتشييد خط أنابيب من حقل أبقيق إلى رأس تنورة. ويشير دوس إلى خريطة مرفقة (غير موجودة مع المذكرة) توضح مواقع المرافق الموجودة والمقترح إنشاؤها في المملكة العربية السعودية، وبياناً باحتياجات المشروعيْن من الصلب حتى نهاية عام ١٩٥٠م.

ويذكر دوس معلومات عن امتياز شركة أرامكو في المملكة الذي يغطي مساحة تزيد على ٤٠ ألف (كذا، والصحيح ٤٤٠ ألف) ميل مربع، تضمّ مخزوناً نفطياً يُقدر بحوالي ٦ مليارات برميل؛ وسيبلغ مقدار إنتاجها

اليومي من الـنفط حوالي ٢٨٥ ألف برميل في الربع الأخير من عام ١٩٤٧م. ويضيف دوس أن ١٠٥ آلاف برميل من ذلك الإنتاج تنقل يومياً عبر أنبوب نفط إلى مصفاة الشركة في البحريـن حيث يتم تكريرها، فـي حين تذهب البقية عبر أنبوب ثانٍ إلى مصفاة رأس تنورة حيث يتم تكرير ١٠٥ آلاف برميل يومياً ويشحن النفط الخام المتبقي على متن ناقلات إلى أوروبـا. ويلاحظ دوس أن إمـكانيـات الشركة الحالية من التجهيزات وأنابيب النفط تحدّ طاقتها التصديرية من النفط السعودي بما قدره ٢٨٥ ألف برميل يومياً. ويتوقع دوس أن يُسجل هذا الرقم زيادة ملحوظة بعد تنفيذ المشروعين المقترحين.

ويشير دوس أن شركة التابلاين وقعت عقداً لإنشاء خط أنابيب للنفـط مع شركة بـكـتـل الـدولـيـة Bechtel Brothers International، وشـركة ولـيـمز بـراذرز Williams Brothers، وشركـة شيـكاغـو للجسور وأشغال الحديد Chicago Bridge and Iron Works، ومقـاولين أمـريكـيين آخرين. كما وقعت الشركة عقودا مع كلّ من حكومـات المملكة والأردن وفلسطـين ولبنـان لمد خط الأنابـيب عبر أراضيـها. ويوضح دوس أن هذا المشروع سيعود بفائدة اقتصادية كبيرة على الحكومات المـذكورة، وسيزودها برصيد من الـدولارات هي في أمس الحاجة إليه. كما سـيتطلب المشروع توظيف عدد كبير من الأمريكيين من ذوي الخبرات لدى شركة التابلاين، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في عدد العاملين من جنسيات أخـرى لدى كـل مـن أرامكـو وشـركة التابلاين.

ويبين دوس أن الشركتين لا يمكنهما اتخاذ أية خطوات جديدة نحو تنفيذ المشروعين قبل صدور رخصتي التصدير المطلوبتين، ويحذر من الانعكاسات السلبية التـي ستترتب على رفض الرخصتين سواءً من الناحية السياسية أم الاقتصادية في الأقطار التي يفترض أن يمر خط الأنابيب عبرهـا؛ وسيترتب على ذلك أيضاً إرباك كامل لجدول النقل الملاحي، وإلغاء لبرامج التوظيف وتجميع المعدات التي وضعتها شركـات المقاولات، والـتأخـير في تـأمين إمدادات من النفط تحتاجها أوروبا والولايات المتحدة، علاوة عن الخسارة المالية الكبيرة.

كما يـبين دوس أن الاستهلاك الـعالمي للنفط يبلغ حالياً ٧,٥ مليون برميل يومـياً، ويتوقع أن يبلغ ذلك الرقم ٨,٥ مليون برميل مع حلول عام ١٩٥١م، مما يقتضي زيادة في الإنتاج بنسبة سـنوية لا تقل عن ٣٧٥ ألف برميل يومياً لمواكبة ذلك الاستهلاك. ويعرب دوس عن اعتقاده بأنـه سيكون للمشروعين دور في تأمـين قدر كبير من تـلك الزيادة. ويضيف أن أرامكو تزود الأسطول الأمريكي بما قدره ٧٥ ألف برميل يوميـاً من المنتجات النفطية عن طريق شركة نفط البحرين Bahrein

Petroleum Co.، وذلك بأسعار أدنى بكثير من أسعار السوق.

R. 8

1947/09/03
890 F. 6363/10-2847 (6)

مذكرة سرية داخلية من هوفمان M. G. Hoffman من قسم تصدير النفط في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جون لوفتس John A. Loftus رئيس القسم، مؤرخة في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومضمنة طي مذكرة داخلية من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة وكينيدي Kennedy من قسم السياسة التجارية الدولية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٤ سبتمبر ١٩٤٧م؛ وموجه نسخة من كلتا المذكرتين طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من مكتب وزير الخارجية إلى لوفيت، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يعطي هوفمان معلومات اقتصادية عن فوائد إنشاء خط أنابيب عبر البلاد العربية من الخليج وحتى البحر المتوسط في لبنان. فيذكر أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أنهت إعداد خطة لإنشاء ذلك الخط باستخدام أنابيب قطرها ٣٠ و٣١ بوصة يتم الربط بينها باللحام الكهربائي، وسيبلغ طول الخط ١١٠٠ ميل وستتخلله محطات للضخ كل ٤٠ ميلاً تقريباً، وسيكون هناك حاجة إلى ٣٣٥ ألف طن من الصلب منها ٢٧٠ ألف طن للأنابيب من الحجم الكبير. ويتوقع أن ينقل الخط يومياً حوالي ٣٠٠ ألف برميل من النفط، وقد تصل تلك الكمية إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً.

ويذكر هوفمان أن شركة كونسوليديتد ستيل Consolidated Steel Company في ولاية كاليفورنيا ستقوم بتصنيع الأنابيب، وأن الخطة تقضي أن تسلم الشركة كمية ٤٥ ألف طن من الأنابيب كل ثلاثة أشهر، على أن يبدأ التسليم في الربع الثالث من سنة ١٩٤٧م. ويضيف هوفمان أن هذه الخطة وُضعت قبل أن تفرض حكومة الولايات المتحدة قيوداً على تصدير الصلب، ولذلك تواجه الشركة مشكلة في الحصول على رخص تصدير الأنابيب.

ويستعرض هوفمان الوضع العالمي للنفط من حيث الإنتاج والاستهلاك فيتحدث عن الإنتاج النفطي في كل من الولايات المتحدة وفنزويلا ومنطقة الشرق الأوسط. ويخلص من ذلك إلى أن لدى الشرق الأوسط أكبر طاقة إنتاجية للنفط في العالم، حيث يبلغ متوسط إنتاج البئر الواحدة ٣٩٠٠ برميل في اليوم، مقابل ١٢ برميل يومياً في الولايات المتحدة. ويبين هوفمان ما ستسهم به إضافة نفط الشرق الأوسط من تنشيط للأسواق العالمية. كما يبين مقدار الصلب اللازم لبناء خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية، ويبلغ

حوالي ٣٣٥ ألف طن، موضحاً أن هذا الخط سيؤدي بعد إنجازه عمل ٨٥ ناقلة نفط، وأن تكلفة نقله ستكون أقل بمقدار ٢٢ سنتاً للبرميل الواحد. ويعطي هوفمان تقديرات عن حاجة العالم للنفط في المستقبل حسبما جاء في تقرير لجنة كروج The Krug Committee. ويوضح ضرورة الاستخدام الناجع لكميات الصلب المتوفرة لتحقيق أفضل النتائج، كما يشير إلى أن هناك حاجة لبناء ناقلات للنفط الذي لا مجال لنقله عبر الأنابيب.

ويوضح هوفمان أن بإمكان شركة أرامكو شراء الأنابيب من الولايات المتحدة وتخزينها هناك إلى أن تحصل على رخصة لتصديرها، ممّا لن يساعد الصناعة المحلية الأمريكية، كما لن يزيد في كميات النفط المتوفرة من الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى يعطي هوفمان تحليلاً للوضع العالمي، فيورد أولاً إحصائيات عن عدد ناقلات النفط في العالم، مبيناً أن مجموعها هو ١٥٦٤ ناقلة. ويبين عدد الناقلات المطلوب صنعها، ويبلغ ٣٣٥ ناقلة تم تخصيص ١٨٥ منها لجهات مختلفة عبر العالم من قبل الهيئة البحرية Maritime Commission، ممّا يشكل ٥٤ بالمائة فقط من إجمالي الناقلات المطلوبة. كما يورد إحصائيات عن النفط الذي تحمله الناقلات، والفترة التي تستغرقها رحلة الناقلات من الموانئ المختلفة، مستنتجاً من ذلك أن إنشاء الخط سيكون له الأثر نفسه الذي ستحققه مضاعفة عدد الناقلات المستخدمة في العالم. ويضيف هوفمان أن عدد الناقلات التي يجري بناؤها في العالم سيبلغ ١٧٠ ناقلة حتى عام ١٩٥٠م وهو عدد قليل جداً مقابل الزيادة المتوقعة للطلب على النفط في العالم، الذي يتوقع أن يبلغ ١,٦ مليون برميل نصفها من مصادر النفط في الشرق الأوسط.

R. 7

1947/09/03
890 F. 841/9-347 (1)

مذكرة سرية موقعة من جون ماكري John L. McCrea نائب الرئيس الإداري للعمليات البحرية في وزارة البحرية الأمريكية إلى رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي الأمريكي في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة من جاك نيل Jack D. Neal رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي إلى المساعد الإداري لرئيس العمليات البحرية في وزارة البحرية، مؤرخة في ٨ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م.

يشير ماكري إلى رسالة من وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة من برقية رقم ٢٤٦ من المفوضية الأمريكية في جدة مؤرخة في ١٦ يونيو ١٩٤٧م، ويضيف أن دفع ناقلات النفط التابعة لوزارة البحرية الأمريكية للرسوم المختلفة هو أمر متعارف

عليه دولياً، فيما عدا رسوم الرسو التي تعفى سفن الخدمة العامة عادة من دفعها؛ لكن حكومة المملكة العربية السعودية تطالب بدفع جميع السفن التي ترسو داخل مياهها الإقليمية لتلك الرسوم. وهو عمل، كما يقول ماكري، من حق المملكة كدولة ذات سيادة، لكنه لا يتماشى مع ما هو متعارف عليه بين الدول. ويضيف ماكري أن الأمر عُرض على حكومة المملكة بشكل غير رسمي، ويبدو أنها قررت نتيجة لذلك إعفاء ناقلات النفط التابعة لوزارة البحرية الأمريكية التي ترسو في ميناء رأس تنورة من دفع تلك الرسوم مستقبلاً.

R. 11

1947/09/04
890 F. 515/10-1747 (8)

مذكرة أعدها ودسون سبيرلك Woodson Spurlock المسؤول في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company عن مباحثات مسؤولي الشركة مع الملك عبدالعزيز آل سعود يومي ٢ و٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م، مؤرخة في ٤ سبتمبر وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

تقول المذكرة إن فريقاً من مسؤولي أرامكو وصل إلى مدينة الهفوف يوم ٢ سبتمبر ١٩٤٧م، وكان يضم كلاً من وليم مور William F. Moore رئيس الشركة، وجيمس ماكفيرسون James McPherson نائب رئيس الشركة ومديرها المقيم في الظهران، بالإضافة إلى سبيرلك وعجب خان مترجم الشركة. وقد زار الفريق الملك عبدالعزيز وعلم منه أن سورية وقّعت ذلك اليوم اتفاقية خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline وقرأ عبدالعزيز بن معمر مترجم الملك برقية في ذلك الخصوص من وليم لناهان William J. Lenahan مدير شركة التابلاين.

وتنقل المذكرة عن مور وماكفيرسون أن هل Hull رئيس أرامكو في سان فرانسيسكو سيصل إلى الظهران قريباً ويودّ زيارة الملك، وكذلك فلويد أوليجر Floyd W. Ohilger المسؤول في أرامكو. وقد رحّب الملك بالزيارة وأعرب عن سروره للقاء أوليجر من جديد، ووصفه بأنه صديق قديم، وتضيف المذكرة أن الملك أشار خلال الاجتماع إلى خطته لإقامة محطة للتدفئة وتكييف الهواء في جناح السكن في القصر الملكي الذي يجري بناؤه في الرياض، كما تحدث عن ألم في رجله مبيناً في ردّه على اقتراح المسؤولين في أرامكو بإحضار ألكسندر Alexander (طبيب الشركة لفحصه) أنه سيستقدم متخصصاً في الأشعة

من مـصر. وتشيـر المذكرة إلى أن (الأمـير سعود) بن جلوي كان من بين الحاضرين في الاجتمـاع مع عدد آخر من المـدعوين. ثم تتحدث المذكرة عن الاجتماع الثاني الذي دار مع الملك عبدالـعزيز عصر يوم ٢ سبتمبـر، والذي حضره إلى جانب فريق المسؤولين من أرامكو كل من عبدالعـزيز بن معمر مترجم الملك ورشدي ملحس سكرتير الملك، وقدّم مور خلال ذلك الاجتماع عرضاً مفصلاً عن محادثـاته مع مجـلس إدارة أرامكو، وعن تقريره إلى وزارة الخارجية الأمريكية ومشاوراته في لندن مع ولفرد إيدي Sir Wilfred Eady السكرتير الثاني في وزارة الخزانة البريطانية. كما تحدث مور عـن اقتراحات أرامكو لحل مشكلة دفع عائدات النـفط بالجنيه الذهب، وكذلك عن اقتراحها إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعـية في المملكة العـربية السعودية، وإمكانية سك قطع نقدية ذهبية سعودية.

ومن جهته أعرب الملك عبدالعزيز، كما تقول المذكرة، عن حرصه على البدء بتنفيذ مشروعات التنمـية في البلاد، وتحدّث عمّا يتطلبه ذلك من سيولة نقدية، ونوّه بضرورة إيجاد جوّ من التفاهم والتعاون في علاقات الحكومة السعـودية بأرامكو، واتخاذ جملة من التـرتيبات لـضبط الاحتـياجات المالـية للمملكـة. لكنه أجل مناقشة تلـك المسائل إلى الـلقاء الـتالي الـذي تم صباح يـوم ٣ سبتمبر، بعد أن قضى مور ومـرافقوه الليل في الظهـران، وعادوا منها جوّاً إلى مـدينة الهفوف في اليوم التالي.

وقد أعرب الملك خلال تلك الجلسة عن رغبته فـي استمرار الطبيب إيمـز Dr. Ames في تقديم خدمات للأسرة المالكة، ثم أشار إلى ضرورة انتظار وصول عبدالله السليمان الحمـدان وزير المـاليـة السعـودي لمنـاقشة المقترحات المالية التي كانت موضوع الجلسة السابقة، قبل أن يلمّح إلى ضرورة الحصول من أرامكو على سلفة تتجاوز ٣ ملايين ريال بالجـنيه الذهـب، مؤكداً أن الاتـفاقية بـين الحكومة السعوديـة والشركة نصت على أن تُدفع الـعائدات النـفطية بـالجنيه الذهـب. وتلاحـظ المذكرة أن الملـك لم يبدِ أكـتراثاً بالمشكلة التي تواجهها أرامكو للحصول على جنيهات الذهب، كما لم يناقش فكرة سك عملـة ذهبية سـعودية، ورفض أن يـناقش مقترحات أرامكو، وكذلك اقتراح ماكفيرسون بحث تلك الأمور مع (عبدالله) بن عدوان من أجل التـوصل إلى حلّ وسط بشأنـها. لكنه استبقى ماكفيرسون في المقابل في نهاية الجلسة، كما تقول المذكرة، ليقترح عليه سعر ١٣ دولاراً للجنيه الذهبي الواحد كحلّ وسط للمشكلة.

وتضيف المذكرة أن رشدي ملـحس زار مسؤولي أرامكو عصراً لبحث موضوع التدفئة والتكييف في جناح السكن في القصر الملكي الذي يـجري بنـاؤه في الرياض ثـم تطرق

الحديث إلى احتياجات المملكة من الدولارات ومن البضائع المشتراه بالدولار. وتنقل المذكرة أن الاحتياجات المالية العاجلة للمملكة تبلغ ١٠ ملايين ريال في الواقع، وتفيد المذكرة أن فريق أرامكو توجه بعد ذلك إلى مجلس الملك عبدالعزيز حيث أعلن مور استعداده لتقديم توصية لمجلس الشركة بمنح المملكة سلفة وعد بتحديد قيمتها بعد التشاور مع المسؤولين في الظهران وسان فرانسيسكو. كما جرى الاتفاق على عقد لقاء بين مهندسي أرامكو والمهندس المعماري الخاص بالقصر الملكي الجديد في الرياض، وكذلك على أن يحضر أوليجر ومرافقوه من مسؤولي أرامكو في اليوم التالي لزيارة الملك والسلام عليه.

وتبين المذكرة أن اجتماعاً عُقد في اليوم التالي في مقر الشركة في الظهران وشارك فيه كل من مور وماكفيرسون وأوليجر وجاري أوين Garry Owen وتم فيه الاطلاع على حسابات العائدات النفطية، وأعطي أوليجر بناء على ذلك تخويلاً بإعلام الملك عبدالعزيز أن توصية سترفع إلى مجلس إدارة الشركة بمنح الحكومة السعودية سلفة مقدارها ٢ مليون دولار وفي آخر المذكرة إضافة من ماكفيرسون تفيد أن من الصعب على الشركة القبول بسعر ١٣ دولاراً للجنيه الذهب الواحد الذي عرضه الملك عبدالعزيز على ماكفيرسون، وأن مور على استعداد لمحاولة إقناع مجلس إدارة الشركة بقبول سعر صرف مقداره ١٠ دولارات. وتشرح المذكرة الأسس التي اعتمد عليها مور لتحديد هذا السعر.

R. 6

1947/09/04
890 F. 6363/10-2847 (1)

مذكرة داخلية من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية وكينيدي Kennedy من قسم السياسة التجارية الدولية في الوزارة إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م مرفق بها مسودة رسالة من لوفيت إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي، ومذكرة سرية داخلية من هوفمان M. G. Hoffman من قسم تصدير النفط في وزارة الخارجية إلى جون لوفتس John A. Loftus رئيس القسم، مؤرخة في ٣ سبتمبر ١٩٤٧م، ومذكرة داخلية سرية من جوردون ماتيسون Gordon H. Mattison مساعد رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى هندرسون، مؤرخة في ٢٨ أغسطس (آب) وموجه نسخة من المذكرة ومرفقاتها طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من مكتب وزير الخارجية إلى لوفيت، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

تـدور المذكـرة حول مـوضـوع رخص التصدير الخاصة بشركة خط أنابيب النفط عبر البـلاد العربـية (التـابلاين) Trans Arabian Pipeline Company. ويقول صاحب المذكرة إن وزارة التجارة أجلت إلى موعد غير مسمى قرارها بشأن رخص لتصدير ٣٥٠ ألـف طن من الصـلب لإنشاء خـط أنابيب قـطره ٣٠ بوصة، يمتد من ساحل المملكة العربية السعودية الشرقي إلـى لبنان. ويقترح تـوجيه الرسالة المرفقة إلى وزارة الـتجارة مبيناً أنهـا تتضمن توصية بالإسراع في إنشاء هذا الخط نظراً إلى ما تقتضيه المصالح القومية للولايات المتحدة.

ويضيف صاحب المذكرة أن موقف وزارة الخارجية الأمريكية هذا مبني على عدة نقاط بُحثت في المذكرتين المرفقتين، وتتلخص في أن الولايات المتحدة تستورد النفط حالياً وتحتاج إلى مصادر نفطية إضافية لتأمين حاجتها، كما أن هناك حاجة إلى تيسير وصول نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية، ونقل هذا النفط عبر خط أنابيب إلى البحر المتوسط أكثر جدوى من الاقتصار على نقله بحراً عبر ناقلات النفط، كما أن الطريقتين كلتيهما ضروريتان معاً لنقل النفط حول العالم، وأن أي تأخير في إنـشاء ذلك الخط سينعكس سلباً على مكانة الولايات المتحدة وتـكون له عواقب سيـئة في المنطقة بأسرها، وبناءً على ما سبـق يوصي صاحب المذكرة لوفيت بتوقيع الرسالة المرفقة.

R. 7

1947/09/05
890 F. 1281/4-2647 (1)

مذكرة سرية رقم ١٩٤٣ من نائب وزير الخارجية الأمريـكي إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريـكية في القاهرة، مؤرخة في ٥ سبتـمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بـها نسخة من رسالة رقم ٩٣ تحمل التاريخ نفسه من وزير الخـارجية الأمريـكي بالنـيابة إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة.

يشير وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المشروع الذي تبنته وزارة الخارجية الأمريكية في يونيو (حزيران) ١٩٤٥م لإنشاء مستوصف في جدة كجزء مـن برنامج الوزارة للتعاون الثقافي، ويبين أن الجامعة الأمريكية في بيروت تولت إدارة المشروع بموجب عقد مع الوزارة التي قدمت الأموال اللازمة، وأن هذه الأموال استنزفت بأكملها تقريبا. ويقول وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إن الجـهود تبذل للحصول علـى مسـاعدات تمـكن المـستـوصف مـن الاستمرار في العمل، نظراً إلى ما يقدمه من خدمات في المجالات الصحية والثقافية، وإن هناك اقتراحاً بأن تقدم الشركات التجارية التي يوجد لها موظفون في جدة تبرعات مالية، كما أن من المحـتمل تلقي المـساعدة الطبيـة والخدمات الصحية من وحدة للأبحاث الطبية الثالثة التابعة للبحرية الأمريكية في القاهرة.

ويرفق نائب وزير الخارجية نسخة من رسالة إلى البعثة الدبلوماسية الأمريكية في

جدة، تبين الخدمات التي يمكن أن تؤديها تلك الوحدة، مبينا أن السفارة الأمريكية في القاهرة ستكون الوسيط بين وحدة الأبحاث المذكورة والمفوضية الأمريكية في جدة.

R.3

1947/09/05
890 F. 1281/4-2647 (2)

نسخة من رسالة سرية رقم ٩٣ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٩٤٣ من وزير الخارجية بالنيابة إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في اليوم نفسه.

تشير الرسالة إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٨٤ المؤرخة في ١٧ مايو (أيار) ١٩٤٧م، وتبين أن معلومات وصلت من وزارة البحرية الأمريكية تفيد أن المسؤول عن وحدة الأبحاث الطبية الثالثة التابعة للبحرية الأمريكية في القاهرة تلقى أوامر بإيفاد ضابط عسكري بصورة مؤقتة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، كما سيوفد ضابط صف خبير في الصحة العامة، وهناك فكرة لأن يقوم ديونير Dr. C. C. Deonier خبير الحشرات المعار إلى الوحدة من وزارة الزراعة الأمريكية بزيارة المملكة العربية السعودية لدراسة الأوضاع المتعلقة بعلم الحشرات الطبي هناك.

وتبين الرسالة أن المسؤول عن وحدة الأبحاث الطبية التابعة للبحرية الأمريكية في القاهرة سيتولى مسألة الزيارات بحيث تكون السفارة الأمريكية في القاهرة همزة الوصل بين الوحدة والمفوضية الأمريكية في المملكة. وتضيف أنه إذا وافقت الحكومة السعودية على تلك الزيارات فلا شك أن المفوضية ستتخذ ترتيبات تمكن هؤلاء الخبراء من المساعدة في عمل مستوصف جدة ومن تقديم خدمات ذات قيمة كبيرة في مجال الصحة العامة. وتوضح الرسالة أن وحدة الأبحاث المذكورة تود أيضا إجراء بحوث طبية في المملكة.

وتعرب الرسالة عن الأمل في أن تزيد هذه الخدمات من اهتمام الشركات الخاصة بدعم المستوصف ماديا، مثلما هو مبين في رسالة المفوضية رقم ٢٣٠ المؤرخة في ٢٦ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م. وتبين الرسالة في هذا الصدد أن مسؤولا من شركة تي دبليو إيه TWA أعلم الوزارة أن الشركة منحت مكتبها في مدينة جدة تخويلاً بالتبرع بمقدار يتناسب وتبرعات الشركات الأخرى. وتطلب الرسالة من المسؤول عن البعثة الأمريكية في جدة إبلاغ الوزارة بأي تطورات في هذا الشأن.

R. 3

1947/09/06
890 F. 24/9-647 (3)

رسالة رقم ٣٥٩ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بها قائمة بالصناديق التي تم إنزالها من السفينة «كيب ساندي» *Cape Sandy* في جدة يوم ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٧م.

يشير بايلي إلى رسالة المفوضية رقم ٢١٦ المؤرخة في ١٧ أبريل ١٩٤٧م حول وصول شحنة تتألف من ستة مستشفيات ميدانية باعها مكتب لجنة التصفية الخارجية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية في جزر الماريانا Marianas في المحيط الهادي إلى المملكة العربية السعودية، ومشكلة جرد المشتريات بعد وصولها إلى جدة. ويضيف أن محاولة بُذلت لفرز محتويات الصناديق، لكن بقيت صناديق لم يمكن فرزها، وبدا أن النواقص قليلة. ويضيف بايلي أن رسالة وُجهت إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي يوم ١٠ أبريل ١٩٤٧م لإبلاغه أن عملية الجرد أكبر بكثير ممّا كان متصوّراً في الأصل، وتم لذلك توجيه رسالة عاجلة إلى مكتب لجنة التصفية الخارجية في القاهرة لمعرفة ما إذا كان سيوفد مندوباً عنه (إلى جدة)، وجاء رد من اللجنة يوم ٢٢ أبريل يفيد أن المكتب ليست لديه السجلات اللازمة ولا الصلاحية للتفاوض على تسوية بشأن النواقص ولا يمكنه إيفاد مندوب عنه، ويعرب عن امتنانه لأي عمل تقوم به المفوضية الأمريكية في جدة للتأكد من صحة عملية الجرد التي قامت بها شركة بكتل Bechtel.

ويذكر بايلي أن المفوضية الأمريكية نقلت المعلومة إلى حكومة المملكة في مذكرة مؤرخة في ٢٣ أبريل ١٩٤٧م. وذكرت أن أندرو جلامبوس T. Andrew Galambos نائب القنصل الأمريكي في جدة سيساعد في عملية الجرد. ويضيف بايلي أن إنجرام هيرنج Commander Ingram Herring مفوض لجنة التصفية الخارجية في القاهرة وصل إلى جدة يوم ٢ مايو (أيار) ١٩٤٧م، واجتمع مع والتر هيلمان Walter Hillman من مسؤولي شركة بكتل في المملكة وروجرز Rodgers وفرانك Frank، ثم زار فؤاد حمزة وزير الدولة المسؤول عن المشاريع التطويرية، ومعه الوزير المفوض الأمريكي، وكان بحضور عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية.

ويذكر بايلي أن حكومة المملكة لم تطلب القيام بجرد المشتريات، وكذلك شركة بكتل، وذلك لانشغالهما بأمور أخرى وعدم وجود خطط في الوقت الراهن لاستخدام تلك المشتريات. ويصف بايلي القائمة المضمنة مع الرسالة بأنها أفضل ما استطاع القيام به فيما يتعلق بجرد المشتريات. وقد علم أن شركة بكتل فتحت بعض الصناديق الأخرى فيما بعد، ووجدت فيها غسالات كهربائية مخزنة

ولا تزال الصناديق في قصر النزلة مع جملة من المعدات الأخرى.

وتبين القائمة المرفقة عدد الصناديق الخاصة بكل من المستشفيات الميدانية، ويبلغ ٢٣٥٨ صندوقاً، بالإضافة إلى صناديق غير مرقمة ومكسورة، وعددها ٢٩ صندوقاً، وأعداد من الأسرّة ولوازمها والملابس والمناشف والنقالات وأسطوانات الأوكسجين وغيرها.

R. 3

1947/09/06
890 F. 515/10-1747 (4)

مذكرة سرية كتبها جاري أوين Garry Owen المسؤول في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company عن لقائه مع الملك عبدالعزيز آل سعود في الهفوف يوم ٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م، مؤرخة في ٦ سبتمبر ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يقول أوين إنه ذهب يوم ٤ سبتمبر مع فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger لمقابلة الملك عبدالعزيز، في مدينة الهفوف وذلك بعد اجتماعهما مع وليم مور William F. Moore رئيس الشركة، وجيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس الشركة ومديرها المقيم في الظهران، وودسون سبيرلك Woodson Spurlock المسؤول في الشركة. وقد نقلا إلى الملك رسالة من مور بشأن تقديم الشركة قرضاً أو سلفة للحكومة السعودية. ويذكر أوين أنه وأوليجر توجها فور وصولهما إلى مجلس الملك عبدالعزيز في قصر الأمير سعود بن جلوي، ورافقهما كل من وو Waugh وماكونل McConnel وبارجر Barger وجورج مانديس George Mandis وجوديير Goodyear وفان بيورسون Van Peursen وباير Beir وهاولي Howley وكلهم من العاملين في أرامكو، وكانوا يريدون السلام على الملك. كما حضر اللقاء عجب خان مترجم الشركة وعبدالعزيز بن معمر مترجم الملك.

ويتحدث أوين عن حرارة اللقاء بين أوليجر وبين الملك عبدالعزيز، ويذكر أن أوليجر قدّم ماكونل للملك وذكر له أنه مسؤول عن بئر المياه التي تقوم الشركة بحفرها لحساب الحكومة السعودية، مما جعل الملك يتحدث عن حاجة المملكة إلى معدات للحفر وفنيين في مجال التنقيب عن المياه. واقترح مسؤولو الشركة أن من الضروري تحديد الأماكن المطلوب الحفر فيها، وبعد ذلك يمكن وضع برنامج لهذا العمل. وتلا ذلك حديث عام

عن أحوال الطقس والمنتجات الزراعية وغير ذلك من الأحاديث الخفيفة المرحة.

ويذكر أوين في هذا السياق أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز سيذهب إلى الولايات المتحدة ومعه إخوته الأمراء طلال وعبدالمحسن وعبدالرحمن وابنه الأمير سعود بن فيصل. وقد أشار الملك إلى أن هدفه من إرسال أولاده إلى الولايات المتحدة هو هدف تعليمي.

ثم انسحب باقي الحاضرين، كما يقول أوين، وبقي مع الملك هو وأوليجر الذي نقل عن مور أنه طلب من مجلس إدارة الشركة تقديم سلفة فورية للحكومة السعودية قدرها ٦ ملايين ريال؛ فعلّق الملك عبدالعزيز بأن ذلك المبلغ لن يكون كافياً. ويورد أوين تفاصيل نقاش مستفيض حول هذه المسألة قبل أن ينتقل الحديث إلى توقيع سورية اتفاقية خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline فأعرب الملك عبدالعزيز عن سروره لذلك. ويضيف أوين أن الحديث تطرّق بعد ذلك إلى تصريحات الملك عبدالعزيز لصحيفة «أم القرى» وانتقاداته الملك عبدالله (بن الحسين) ملك الأردن وجهوده نحو تنفيذ مشروع سورية الكبرى. ويستنتج أوين ممّا دار من حديث أن الملك عبدالعزيز طلب من بريطانيا سحب قواتها من الأردن والعراق. ويضيف أوين أن الملك عبدالعزيز تحدّث في هذا السياق عن العقبة وقال إنها جزء من الحجاز، لكنه لن يتخذ أي إجراء نحو تغيير وضعها حرصاً منه على وحدة الجامعة العربية.

ويذكر أوين أنه زار الأمير سعود بن جلوي بعد ظهر ذلك اليوم ومعه أوليجر، ثم توجّها للقاء الملك عبدالعزيز من جديد حيث نوقش موضوع السلفة المالية بشكل مستفيض. وأوضح أوليجر للملك عبدالعزيز أن مور لن يتخذ أي إجراء قبل أن يأتيه ردّ مجلس الإدارة على طلبه تقديم سلفة بمبلغ ٢ مليون دولار للحكومة السعودية. ويشير أوين في هذا السياق إلى أن رشدي ملحس كان الوحيد الذي حضر جلسة المحادثات الأخيرة هذه إلى جانب الملك، ولم يحضر سوى جزء منها.

R. 6

1947/09/08
890 F. 248/8-2747 (1)

برقية سرية رقم ٣١ من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى القنصلية الأمريكية في الظهران، مؤرخة في ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير لوفيت إلى برقية القنصلية رقم ٤٤ المؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٧م بشأن الحاجة إلى تزويد مطار الظهران بشفرات سرية خاصة. وينقل عن وزارة الحرب الأمريكية أنه سيتم تزويد إدارة المطار بما يلزمها للتعامل مع كل الرسائل السرية من (مقر قيادة النقل الجوي الأمريكي) في مدينة فيسبادن Wiesbaden بألمانيا وإليه اعتباراً من ١ سبتمبر ١٩٤٧م.

R. 1

1947/09/08
890 F. 515/10-1747 (1)

برقية رقم ٦٢٤ من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس الشركة ومديرها المقيم في الظهران الموجود في البحرين، مؤرخة في ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية من دوس إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

تنقل البرقية رسالة إلى وليم مور William F. Moore رئيس شركة أرامكو عن الوضع المالي لحكومة المملكة العربية السعودية خلال الربع الأخير من العام، وتفيد أن لدى المملكة طلبات لاستيراد كمية من الأرز بمبلغ ٢,٢٥ مليون دولار، ومن الدقيق بمبلغ ٧٠٠ ألف دولار، ومن السكر بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار. كما تم التعاقد على مشتريات بناءً على اعتماد من بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK، ولا توجد تغطية لما قيمته ٢ مليون دولار منها. وتضيف الرسالة أن التكلفة المتوقعة لرحلة الأمير فيصل (إلى الولايات المتحدة) تقدّر بحوالي ٢٥٠ ألف دولار، وقيمة الشاحنات التي اشتراها سليمان الحمد (السليمان الحمدان) ٤٧٥ ألف دولار، والسيارات والشاحنات الأخرى ٦٥٠ ألف دولار، بالإضافة إلى بعض المصروفات الأخرى، منها ما يتبع المفوضية السعودية في واشنطن، والدفعات الخاصة بشركة بكتل Bechtel. ومن المحتمل أن تتجاوز تكاليف رحلة الأمير فيصل التقديرات المذكورة إذ إنه سيحضر مداولات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

R. 6

1947/09/08
890 F. 6363/10-2847 (1)

رسالة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي، مؤرخة في ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من مكتب وزير الخارجية إلى لوفيت، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يذكر لوفيت أن وزارة التجارة الأمريكية قررت حسبما بلغه تأجيل البت في طلب رخصة لتصدير ٣٣٥ ألف طن من الصلب إلى منطقة الشرق الأوسط لإنشاء خط أنابيب للنفط يمتد من المملكة العربية السعودية إلى لبنان. ويعرب لوفيت عن وجهة نظر وزارة الخارجية بشأن هذا المشروع الذي ترى أنه يخدم المصالح القومية الأمريكية، إذ إن الشرق الأوسط كما يقول هو المنطقة الوحيدة التي

تنتج النفط في العالم ويتوفر فيها احتياطي كبير، ومن الضروري زيادة معدلات الطاقة الإنتاجية في المنطقة لسد احتياجات الولايات المتحدة والعالم. لذلك كما يقول لوفيت، فإن من الضروري المضي قدماً في إنشاء الخط المذكور وبناء ناقلات النفط المقترحة. ويضيف لوفيت أن زيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط ستساعد على انتعاش الاقتصاد في دول المنطقة مما يجعلها أقل عرضة للضغوط الخارجية. ويبين لوفيت أن التأخير في إنشاء الخط سيؤدي إلى عواقب اقتصادية وسياسية غير حميدة، وسينعكس سلباً على مكانة الولايات المتحدة في المنطقة. كما سيكون لزيادة إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط دور في إعادة إعمار أوروبا. وبناءً على ذلك يوصي لوفيت وزارة التجارة بمنح رخص التصدير المطلوبة لإنشاء خط الأنابيب المذكور.

R. 7

1947/09/08
890 F. 6363/9-847 (1)

برقية سرية وعاجلة رقم ٣٨٨٥ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر مارشال أن وزارة الخارجية الأمريكية طلبت من وزارة الخزانة البريطانية عن طريق ممثلها في واشنطن أن تعيد النظر في قرارها بشأن إصدار جنيهات الذهب الضرورية لتسديد عائدات المملكة العربية السعودية النفطية؛ ويشير في هذا السياق إلى برقيتي الوزارة رقم ٣١٠٧ المؤرخة في ٢١ يوليو (تموز)، ورقم ٣٢٨٨ المؤرخة في ٣١ يوليو ١٩٤٧م. ويطلب مارشال من السفارة الاتصال بولفرد إيدي Sir Wilfred Eady مساعد وزير الخزانة البريطاني، وإبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بمضمون الرد البريطاني في أقرب فرصة ممكنة. كما يطلب شرحاً مفصلاً للموقف البريطاني حتى لو كان ذلك الرد سلبياً، ويضيف أن جون جونتر John W. Gunter ممثل وزارة المالية الأمريكية في لندن على علم تامّ بتفصيلات الموضوع.

R. 7

1947/09/08
890 F. 796A/9-847 (1)

رسالة موقعة من روبرت تشامبيون Robert L. Champion المدير الفني لمحطة تجريب وسائل هبوط الطائرات في ولاية كاليفورنيا إلى كوبر ووكر M. Cooper Walker من قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر تشامبيون أن ماكريري J. A. McCrary من لجنة التنسيق الخاصة بشؤون الطيران أخبره أن حكومة المملكة العربية السعودية تود التعاقد مع مستشار لشؤون الطيران، وأن ماكريري اقترح عليه تقديم

ترشيحه لهذا المنصب إلى وزارة الخارجية الأمريكية. ويذكر أنه يرفق مع رسالته نبذة عن سيرته الذاتية وخبرته (غير موجودة مع الوثيقة).

R. 10

1947/09/09
890 F. 6363/9-847 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٢٠ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تنقل البرقية رسالة إلى هندرسون Henderson (في السفارة) تطلب منه محاولة بحث الموقف والتدخل للحصول على رد سريع من (وزارة الخزانة) البريطانية بشأن قرارها المتعلق بإصدار جنيهات الذهب المطلوبة لتسديد العائدات النفطية لحكومة المملكة العربية السعودية. وتشير البرقية في هذا السياق إلى برقيات الوزارة رقم ٣١٠٧ المؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٤٧م، ورقم ٣٢٨٨ المؤرخة في ٣١ يوليو ١٩٤٧م، ورقم ٣٨٨٥ المؤرخة في ٨ سبتمبر ١٩٤٧م.

R. 7

1947/09/10
890 F. 6363/9-1047 (2)

برقية سرية رقم ٤٨٩٠ من لويس دوجلاس Lewis W. Douglas السفير الأمريكي في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تتعلق البرقية بموقف الحكومة البريطانية من موضوع إصدار كميات من جنيهات الذهب الإنجليزية لدفع عائدات النفط للمملكة العربية السعودية. وتنقل عن الحكومة البريطانية أن الحل الوحيد في نظرها هو أن تحاول الحكومة الأمريكية أن تشرح للملك عبدالعزيز آل سعود أن دفع هذه العائدات بالدولار على أساس سعر الذهب في نيويورك أو لندن حلّ عادل، ويمكن للحكومة البريطانية أن تساعد في هذه المحاولة. وتضيف البرقية أن الموقف البريطاني صائب إلى حد كبير، وتقترح أن يطرح الوزير المفوض الأمريكي في جدة هذا الحل على الملك عبدالعزيز.

R. 7

1947/09/10
890 F. 7962/9-1047 (1)

مذكرة داخلية من ليفنجستون ميرتشنت Livingston T. Merchant رئيس قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية إلى إيرنست ليستر Arnest F. Lister من القسم نفسه، مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يسأل ميرتشنت إن كانت هناك أية تطورات في محاولة وزارة الخارجية الحصول على إذن من وزارة الحرب الأمريكية لفتح مطار الظهران أمام طائرات شركة الخطوط الجوية البريطانية British Overseas Airlines

Corporation. ويعرب عن اعتقاده بعد محادثاته مع كريبت Cribbett ومسؤولين آخرين في لندن أن البريطانيين يعلقون أهمية كبيرة على هذه المسألة، وقد أكد ذلك توني ساترثويت Tony Satterthwaite ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في لندن. كما يعرب ميرتشنت عن اعتقاده أن رفض الطلب البريطاني قد تكون له عواقب خطيرة مباشرة وغير مباشرة.

R. 10

1947/09/10
890 F. 796A/8-2047 (3)

برقية سرية رقم ٢٦٢ موقعة من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يُفيد مارشال أن نجيب (إلياس) حلبي يملك مؤهلات ممتازة تجعل منه المرشح الوحيد الذي ترى الوزارة اقتراحه (لوظيفة مستشار لشؤون الطيران لدي الحكومة السعودية) بناءً على ما جاء في رسالة المفوضية رقم ٣٤٨ المؤرخة في ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٤٧م؛ ويطلب مارشال من الوزير الأمريكي في جدة تقديم اسمه للحكومة السعودية. ويضيف أن الوزارة تتفهم وجهة نظر الوزير المفوض التي أعرب عنها في برقيته ٣٦٩ المؤرخة في ٢٩ أغسطس، لكنها لا تود ترشيح أشخاص آخرين ربّما تندم فيما بعد لو تم اختيارهم.

ثم يورد مارشال نص برقية حول عائلة حلبي أرسلتها المفوضية الأمريكية في دمشق برقم ٢٨٢ مؤرخة في ٨ سبتمبر، وبرقية من المفوضية الأمريكية في بيروت برقم ٣٤٨ مؤرخة في ٤ سبتمبر ١٩٤٧م وكلتاهما تشير إلى برقية وزارة الخارجية رقم ١٨٧ المؤرخة في ٢٨ أغسطس ١٩٤٧م. وتورد البرقيتان معلومات عامة عن أسرة حلبي، وعن والد نجيب حلبي وأخيه بصورة خاصة.

ويذكر مارشال معلومات شخصية عن نجيب حلبي منها أنه لا يتكلم اللغة العربية. ويؤكد مارشال التوصية بتنفيذ اقتراح الوزارة الوارد في الفقرة الثالثة من برقيتها رقم ٢٤٤ المؤرخة في ٢٦ أغسطس ١٩٤٧م. ثم يذكر تاريخ ميلاد حلبي واسم زوجته، ومؤهلاته الجامعية، ورحلاته خارج الولايات المتحدة، وخبرته في الطيران والمجالات الأخرى المتعلقة به، ومعلومات عن خدمته العسكرية. كما يذكر أن حلبي أسس أول مدرسة لطياري التجارب البحريين وكان كبير المدرسين فيها، وأنه يعمل حالياً تحت رئاسة وليم إدي Colonel William A. Eddy، الوزير المفوض الأمريكي سابقاً في جدة، وينقل عن حلبي أنه مستعد لأن يقبل عرضاً مناسباً من حكومة المملكة؛ لكنه يفكر في وظائف أخرى. ويعرب مارشال عن رغبة الوزارة في أن يحصل حلبي على هذا المنصب، ويطلب

من الوزير المفوض الأمريكي في جدة أن يبادر بتقديم اسم المرشح للحكومة السعودية.

R. 10

1947/09/10
FW 890 F. 6363/8-1147 (2)

رسالة رقم ٩٤ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المسؤول عن البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يرفق وزير الخارجية بالنيابة نسخاً من وثائق خاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وذلك استجابة لطلب المفوضية في مذكرتها رقم ٣٣٢ المؤرخة في ١١ أغسطس (آب) ١٩٤٧م. وتتضمن الوثائق المرفقة اقتراحاً من التحالف التعاوني العالمي International Co-Operative Alliance حول مراقبة موارد النفط العالمية، واقتراحاً بشأن إنشاء لجنة نفطية تابعة للأمم المتحدة تخضع لسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحضرا للاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر بعد المائة اللذين عقدهما المجلس في دورته الخامسة (وجميع هذه الوثائق غير موجودة).

R. 7

1947/09/10
FW 890 F. 6363/8-1847 (2)

مذكرة داخلية من وليم براون William O. Brown من قسم شؤون العمال والصحة الدولية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger المسؤول عن شؤون المملكة العربية السعودية في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير براون إلى مذكرة الحكومة الإيطالية بشأن مشكلات العمال الإيطاليين العاملين لدى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران، ويذكر أن وزارة الخارجية الإيطالية طلبت معالجة أوضاع هؤلاء العمال، كما طلبت من الحكومة الأمريكية إعلامها بما تم حول الشكوى. ويورد براون تفصيلات تبيّن خلفية مشكلات العمال الإيطاليين في الظهران ورأس تنورة، سواء منهم العاملون لدى شركة أرامكو أو شركة بكتل الدولية المحدودة Bechtel International In.؛ وقد بدأت المشكلات بإضراب العمال يوم ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٧م، ويذكر براون أن العمال المضربين طلبوا آنذاك تدخّل والدو بايلي Waldo E. Bailey القنصل الأمريكي في الظهران، الذي بحث الأمر وقال إن شركة أرامكو لم تخلّ بشروط عقدها مع العمال، وحث المضربين على العودة إلى العمل.

ويضيف براون أن العمال صوتوا يوم ٢٧ مايو حول ما إذا كانوا يرغبون في البقاء مع أرامكو أو العودة إلى إريتريا، وذلك تحت إشراف بايلي وبار Major Parr مراقب العمال لدى الإدارة العسكرية البريطانية في إريتريا. ويبين براون أن ١٢٥ عاملاً غادروا المملكة

عائـدين إلى إريتـريا حتى تـاريخ ٣ يونـيو (حزيران) ١٩٤٧م، وأن عدد الذين غادروا بعد ذلك غير معروف.

ثم يورد براون الجوانب التي يجب مراعاتها عند الرد على مذكرة الحكومة الإيطالية، وفي سياق ذلـك يشير إلى برقـيتيْ بايلي رقـم ٤٤ المرسلة من الظهران والمؤرخة في ٣ يونيو ورقم ٢٤٨ المرسلة من جدة والمؤرخة في ١٨ أغسطس (آب). ويقـترح إبلاغ شركـة أرامكو فـحوى المذكرة، وإعلامها أن الحكومة الأمريـكية قلقة بشأن الإضراب والأحوال المعيشيـة التي يعاني منهـا العمال الإيطـاليون والتـي تحتج المذكرة الإيطالية عليها؛ كما يقترح إرسال مذكرة إلى الحكـومة الإيطالـية تعرب عـن مدى اهتـمام الحكومة الأمريكية بهذا الأمر وتذكّر بما اتخذته أرامكو من خطوات لتدارك الوضع.

R. 7

1947/09/11
890 F. 61317/9-1147 (2)

مذكرة من الوزير المفوض السعودي في واشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تشير المذكرة إلى أن ممثلي المفوضية السعودية حاولوا منذ أن افتتحت المـفوضية في واشنطن في يناير (كـانون الثاني) ١٩٤٦م أن يحصلوا من فتزجـيرالد D. A. Fitzgerald الأمين العام لمجـلـس الغـذاء الـعـالمـي لـلطـوارئ The International Emergency Food Council على حصة من الأرز تناسب احتياجات المملكة العربية السعودية. وتكمن المشكلة، كما تقول المذكرة، في أن المجلس خصص للمملكة ٣ آلاف طن من الأرز، وهي كمية لا تعادل سوى ثلث ما تحتاجه المملكة لمنع حصول مجاعة في البلاد. وتضيف المذكرة أن المجلس قرر أن توفر المملكة تلك الكمية من جهة معينة لا يمكن أن يقبل بها الشعب السعودي، ولذا فإن المملكة لم تحصل بعد على الحصة المخصصة لها من الأرز.

وتبين المذكرة أن من مصلـحة الولايات المتحدة وحلفائها والمملكة كذلك أن تخصص للحكومة السعودية حصة قدرها ٩ آلاف طن من الأرز في عام ١٩٤٧م، وأن يُسمـح لها بشراء هذه الكمية من الولايات المتحدة. وتورد المذكرة الاعتبارات التي يجب مراعاتـها عند اتخاذ قرار في هذا الصدد، ومنها الحاجة إلى طمأنة شعب المـملكة، وإبعاد شبح المجاعة الذي يخيّم عليه، واضطرار المملكة إلى استيراد ما تحتاجه من أغذية بسبب طبيعتها الصحراوية وتبين المـذكرة أن الحكومـة السعوديـة على استعداد لـدفع ثمن ما ستستـورده، وتلفت النظر إلى أن الوضع الغذائي في المملكة متأزم، إذ تـسلّـمت ٥٠٠ طـن مـن الأرز كانـت مخصصة لها في أواخر عام ١٩٤٦م، وكانت تلك آخر كمية مـن الأرز تصل إلى البلاد. وتطلب المذكرة من وزير الخارجية الأمريكي التدخل لإيجاد حلّ لهذه المشكلة.

R. 7

1947/09/11
890 F. 6363/9-1147 (1)

برقية سرية رقم ٤٩١٩ من هاري هوكنز Harry C. Hawkins مستشار الشؤون الاقتصادية في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر هوكنز برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٣٨٨٥ المؤرخة في ٨ سبتمبر ١٩٤٧م، وبرقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٤٨٩٠ المؤرخة في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧م، ويقول إن وليم فريزر William Fraser رئيس مجلس إدارة شركة النفط الإنجليزية- الإيرانية Anglo-Iranian Oil Company سيتصل بولفرد إيدي Sir Wilfred Eady السكرتير الثاني في وزارة الخزانة البريطانية ليبين له أنه إذا نجحت الحكومة السعودية في مساعيها لرفع معدل عائداتها من النفط التي تتقاضاها من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، فستتأثر الشركات البريطانية، وسيرتفع سعر النفط في مناطق الاسترليني. ويضيف هوكنز أن السفارة ناقشت هذه المشكلة يوم ١١ سبتمبر مع أورفيل هاردن Orville Harden نائب رئيس شركة ستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey، وسيطلع هاردن السفارة على ما سيتم خلال اجتماع فريزر مع إيدي. وتقترح السفارة عدم اتخاذ أي إجراء قبل الحصول على معلومات عن هذا الاجتماع.

R. 7

1947/09/12
711.90 F 27/8-647 (1)

برقية رقم ٢٦٥ من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير مارشال إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٢٢٥ المؤرخة في ١٥ أغسطس (آب) ١٩٤٧م وما قبلها من مراسلات بشأن المفاوضات الثنائية لعقد اتفاقية للنقل الجوي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويقول إن اعتراضات الحكومة السعودية على مسودة الاتفاقية تدور حول أكثر النقاط قبولاً لدى الدول التي تمارس النقل والشحن الجوي وتتبنى مبادئ المنظمة العالمية للطيران المدني، وكانت الوزارة قد أعدت قائمة طويلة من الحجج تود عرضها على المملكة إلا أنها قررت أن تنتظر نتائج الاجتماع الذي عقدته في الشهر السابق لجنة الطيران في جامعة الدول العربية.

ويضيف مارشال أن رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران لدى السفارة الأمريكية في القاهرة يتوقع أن يسفر ذلك الاجتماع عن إلغاء بعض الجوانب من نموذج اتفاقية النقل الجوي الثنائية الذي تبنته الجامعة العربية، وهي جوانب تخالف السياسة الأمريكية (في مجال الطيران المدني)، مثل منح حقوق الحرية الخامسة. وستطلب الوزارة بعد ذلك من المفوضية، كما يقول مارشال،

أن تبين للحكومة السعودية أن اعتراضاتها على مسودة الاتفاقية هي في الواقع اعتراضات على النموذج الذي تقترحه الجامعة العربية. ويرى مارشال أنه إذا تم تعديل مسودة الجامعة العربية بحيث تصبح مقبولة لدى الولايات المتحدة، فسيكون بالإمكان عندئذ الاستفسار من الحكومة السعودية عن مدى استعدادها لتوقيع مسودة الجامعة العربية مع الولايات المتحدة.

R. 12

1947/09/12
711.90 F 27/9-1247 (1)

برقية رقم ٤٠١ من جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في بيروت، مؤرخة في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يطلب صاحب البرقية من المفوضية إخباره عن أية تطورات قد تكون نجمت عن اجتماع لجنة شؤون الطيران التابعة للجامعة العربية الذي عُقد في لبنان خلال شهر أغسطس (آب) ١٩٤٧م، وذلك لأن المباحثات جارية بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة (لعقد اتفاقية ثنائية للنقل الجوي)، مما يجعل من الضروري أن تحصل وزارة الخارجية على معلومات عما إذا كانت اللجنة قد وافقت على إلغاء القيود المفروضة على حركة الطيران، خصوصاً فيما يتصل بحقوق الحرية الخامسة. ويضيف صاحب البرقية أن رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة ذكر أن مصر تود تعديل الاتفاقية على نحو يجعلها مقبولة لدى الولايات المتحدة. فإذا كان الأمر كذلك، كما يقول مارشال فقد يكون بالإمكان أن يُقترح على الحكومة السعودية التفاوض على أساس مسودة الجامعة العربية، مما سيجعل من الصعب عليها الاستمرار في اعتراضاتها على بعض البنود في المسودة الأمريكية أو مسودة الجامعة العربية.

R. 12

1947/09/12
890 F. 515/10-1747 (2)

برقيتان من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران إلى وليم مور William F. Moore رئيس الشركة الموجود في نيويورك، مؤرختان في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م لكن يتضح من سياقهما أن الأولى أرسلت في ١١ سبتمبر، ومضمنتان كوثيقة واحدة طي رسالة تغطية من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يذكر ماكفيرسون في برقيته الأولى أنه لم يتمكن من الحصول على نسخة من مذكرة

عبدالله بن عدوان بشأن المحادثات التي تمت مع كبار المسؤولين السعوديين (لعلّه يقصد المحادثات التي جرت مع الملك عبدالعزيز آل سعود يوميْ ٢ و٣ سبتمبر) وما سُجّل من تصريحاتهم وردودهم. ويقول ماكفيرسون إن الردود التي سُجلت في تلك المذكرة كانت مطابقة لما ذكرته أرامكو، غير أن ابن عدوان أخطأ حين أورد كلمة دولار بدلاً عن ريال، حيث كان الحديث عن ٣ ملايين و٦ ملايين ريال، وأورد هو المبلغين كليهما بالدولار ويقول ماكفيرسون إنه التقى كلاّ من ابن عدوان وعجب خان (ليوضح لهما سوء التفاهم)، وذهب الأخيران لإرسال برقية لتصحيح الخطأ. ويقترح ماكفيرسون أن تتعامل الشركة مع المشكلة يوماً بيوم، ويضيف أن أوليجر وصل إلى النتيجة نفسها كما جاء في مذكرته المؤرخة في ١٠ سبتمبر. ويورد ماكفيرسون نص برقية تلقاها (من مكتب أرامكو في سان فرانسيسكو) يوم ١١ سبتمبر موجهة إلى مور، تتضمن الموافقة على مغادته وعلى أن يتولى عبدالله بن عدوان نقل وجهة نظر الشركة إليه عند لقائه.

ويذكر ماكفيرسون في البرقية الثانية أنه تلقى برقيتين تتضمن إحداهما شكوى من أن الأمور تأخرت (لعله يقصد شكوى من الحكومة السعودية من أن قرار الشركة بشأن السلفة التي طلبتها قد تأخر). ويعلق ماكفيرسون مبيناً أن ذلك يعني المسائل التي أثيرت مع مور شخصياً، وليس الموضوعات التي أوردها مور في رسالته المؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٤٧م. أما البرقية الثانية، فيقول ماكفيرسون إنها تضمنت إشارة إلى برقية مور رقم ٦٠٤ المؤرخة في ٤ سبتمبر ١٩٤٧م والموجهة إلى جون كولير John Collier من الشركة، ويفيد أن مبلغ (السلفة) المقترح لا يكفي، ويجب أن يكون ثلاثة أضعاف ما ذكر.

R. 6

1947/09/12
FW 890 F. 7962/9-1047 (1)

مذكرة داخلية من إيرنست ليستر Ernest Lister من قسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ليفنجستون ميرتشنت Livingston T. Merchant رئيس القسم، مؤرخة في ١٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة من مذكرة من ميرتشنت إلى ليستر، مؤرخة في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧م.

يورد ليستر معلومات عمّا تمّ بشأن مذكرة ميرتشنت فيوضح أن وزارة الحرب الأمريكية أرسلت برقية مؤرخة في ٣ سبتمبر ١٩٤٧م إلى الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في لندن تتعلق بإمكانية هبوط الطائرات البريطانية ولمدة ثلاثة أشهر في مطار الظهران عشر مرات أسبوعياً مع الالتزام ببعض الشروط. ويذكر ليستر أن البريطانيين كانوا راضين عن الإجراء المتخذ بهذا الشأن، إذ كتب توني ساترثويت Tony Satterthwaite ملحق

شؤون الطيـران المدني في السفارة الأمريـكية في لندن إلى وزارة الحرب الأمريكية عن طريق الملحق العسكري في السفارة رسالة تعـبر عن شعوره بـالرضى. ويضيف لـيستر أن طائـرة بريطانية مستأجرة حصلت عـلى إذن بالهبوط عدة مرات في مطار الظهران لنقل موظفين من شركـة الخطـوط الجوية الـبريطـانيـة British Overseas Airlines Corporation ومـعـهـم المعدات التي يحتاجونها لخدمة طائرات الشركة.

R. 10

1947/09/15
890 F. 515/10-1747 (1)

برقية رقم ٦٠٥ من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران إلـى وليم مور William F. Moore رئيس الشركة الموجود في سان فرانسيسكو، مؤرخـة في ١٥ سبتـمبر (أيـلول) ١٩٤٧م وموجه نـسخة منها طـي رسالة تغطيـة من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هـندرسون Loy W. Henderson مديـر مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة فـي ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

ينقل ماكفيرسون نصّ برقيتين تسلمهما من الملك عبدالعزيز آل سعود، موجّهتين إلى مور، وسبقت الإشارة إليهما في برقيته السابقة المؤرخة فـي ١٢ سبتمبر ١٩٤٧م. ويـحتج الملك في الأولى على تأخّر الشركة في الردّ على (طلب الحكومة السعودية الحصول على سلـفة على الـعائدات النـفطية)، ويـطلب الإسراع في الأمر. ويردّ الملك عبدالعزيز في البرقية الثانية على برقية الشركة رقم ١٤١٤، ويذكر أن مبلغ الستة ملايين ريال لن يكفـي لسدّ احتياجات (الحكومة السعودية) عن بقية العـام، ويطلب أن يـكون المبلـغ ٦ ملايين دولار، مذكراً بـأن مدفوعات الـشركة إلى الحكومة السـعودية كانت دائماً بالـدولار أو بالجنيه الذهب ولم تكن بالريال.

R. 6

1947/09/15
890 F. 515/10-1747 (3)

برقية رقم ٦٠٦ من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران إلـى وليم مور William F. Moore رئيس الشركة الموجود في سان فرانسيسكو، مؤرخـة في ١٥ سبتـمبر (أيـلول) ١٩٤٧م وموجه نـسخة منها طـي رسالة تغطيـة من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس الشركة في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الـشرق الأدنـى وأفريقـيا فـي وزارة

الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

ينقل ماكفيرسون نص رسالة برقم ١١٩٣٧ تسلمها من الملك عبدالعزيز آل سعود يوم ١٤ سبتمبر ١٩٤٧م رداً على رسالة بعثها إليه ماكفيرسون مع عبدالله بن عدوان. وتبين رسالة الملك أن الحكومة السعودية بحاجة إلى ٦ ملايين دولار، ولن تكون لمبلغ المليوني دولار الذي تقترحه الشركة أية فائدة إلا إذا كان دفعة أولى من الملايين الستة المطلوبة. ويذكر ماكفيرسون أنه وجه رداً إلى الملك في اليوم نفسه يعرب فيه عن أسفه لرفض الملك مبلغ المليوني دولار الذي تم اقتراحه بناءً على محادثاته مع مور في الهفوف قبل أسبوع.

ويعد ماكفيرسون بنقل رسالة الملك إلى مور، ثم يستعرض ما دار في المحادثات المشار إليها محاولة منه لإزالة أي سوء فهم قد يكون حدث، فيبيّن أن الشركة كانت تنوي من الأصل دفع السلفة بالدولار، لكنها ذكرت المبلغ المكافئ بالريال؛ كما أن المبلغ الأول الذي ذكره مور كان مليون دولار. ويستمر ماكفيرسون في عرض تفاصيل المحادثات المشار إليها والتي لحقتها وما نجم عنها من سوء فهم أساسه أن الشركة كانت تذكر قيمة السلفة المقترحة بالريال وتنقل القيمة إلى الملك بالدولار، وينتهي من ذلك إلى أنه لم يكن يتوقع أن احتياجات الحكومة السعودية الفورية تبلغ ٢٠ مليون ريال أي ما يعادل ٦ ملايين دولار، وأنه منزعج لذلك إذ إن مساعيه ومساعي مور تتجه إلى محاولة الحصول من إدارة الشركة على موافقة على سلفة بنصف تلك القيمة.

ويعد ماكفيرسون بنقل رسالة الملك عبدالعزيز على كل حال إلى مور مؤكداً أنها ستدرس بكل عناية، وأنه سيعلم الملك بأي مستجدات حول الأمر. ويشير في هذا الصدد إلى التقديرات التي قدّمها جاري أوين Garry Owen يوم ٨ سبتمبر ١٩٤٧م، وإلى برقيتيه رقم ٦٠٥ و٦٠٧ المؤرختين في ١٥ و١٦ سبتمبر على التوالي.

R. 6

1947/09/15
890 F. 796/9-1547 (1)

برقية سرية رقم ١١٠ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر ميلوي أنه تم تعيين لورنس داوثت Lawrence Douthit آمراً لمطار الظهران بدلاً عن دايل سيدز Lieut. Col. Dale S. Seeds وذلك ابتداءً من يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٧م، ودون سابق إنذار. وقد تلقى سيدز أمراً بالبقاء ضابطاً مسؤولاً عن العلاقات ضمن برنامج تدريب السعوديين في المطار. ويعلق ملاحظاً أن الانطباع العام في الظهران أن هذا القرار

بمثابة إهـانة لسيدز، ويخشى أن يـؤثر سلباً على مركزه أمام المتدربين السعوديين. ويعرب ميلوي عن تأييده لسياسة سيدز في التدريب ويصفه بأنه كان يدير البرنامج بحزم وعطف في آن واحد مما جعله يحظى باحترام طلابه.

R. 9

1947/09/16
890 F. 515/10-1747 (1)

برقية رقم ٦٠٧ من جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة الزيت الـعربـية الأمـريـكيـة (أرامكـو) Arabian American Oil Company ومديرها المقيم في الظهران إلـى وليم مور William F. Moore رئيس الشركة الموجود في سان فرانسيسكو، مؤرخـة في ١٦ سبتـمبر (أيـلول) ١٩٤٧م وموجه نسخـة منها طي رسالة من جيـمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الـشرق الأدنـى وأفريقـيا فـي وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة فـي ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يقول ماكفيرسون إن الملك عبدالعزيز آل سعود مقتنع أن الشركة ملتزمة بدفع العائدات بالجنيه الذهب، وإلا فهي مدينة له بمبلغ كبير من الدولارات زيادة على المبلغ الذي تم حسابه على أساس سعر ٣٥ دولاراً للجنيه الذهب. ويضيف مـاكفيرسون أن عبداللـه السليمان الحمدان أخبر الملك فيما يبدو بالأزمة المالـية التي تعاني منها (الحكومة السعودية) وأنه لا يستطـيع الحصول على الأموال اللازمـة من الشركة، مما جـعل الملك يأخذ المسألة علـى عاتقه. ويعرب مـاكفيرسون عن اعتقاده أن على الشركة أن تتوصل إلى تسوية مع الحكومة السعوديـة، لأن العلاقات معها سـتسوء إذا استمرت الشركة في رفض تقديم الدعم في حدود ما تطالب به الحكومة السعودية. ويقول ماكفيرسون إنه إذا لم تحظ الاقتراحات التي قُدمت في مفاوضات جدة بالقبول، وإذا لم تتمكن الشركة من التسديد بالجنيهات الذهب، فقد يكـون الخيار الوحيد هـو الاتفاق على سعر لجنيه الذهب يصل إلى ١٣ دولاراً.

R. 6

1947/09/16
890 F. 515/10-1747 (3)

مذكـرة كتبـها وليـم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company عن المحادثات التـي تمت بينه هو وجيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس الشركة ومديرها المقيم في الظهران مع عبدالله بن عدوان في مطار الظهران يوم ١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م، وقام بترجمتها عجب خان مترجم الشركة، مؤرخة في نيويورك في ١٦ سبتمبر ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية من جيمس تيري دوس James Terry

Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون .Loy W Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يذكر مور أن الملك عبدالعزيز آل سعود أرسل عبدالله بن عدوان لمقابلته في مطار الظهران قبل سفره إلى الولايات المتحدة، وأن ابن عدوان قال إن مبلغ السلفة المقترح من أرامكو، وهو ٢ مليون دولار، غير كاف، وأن أعمال الحكومة ستتعطل لو لم تقبل الشركة بزيادته، ذلك لأن هناك حاجة إلى مبلغ ٩ إلى ١٠ ملايين ريال، وقد ردّ مور، كما يقول بأنه طلب من مجلس إدارة الشركة سلفة بمليوني دولار، وأن من الأفضل في اعتقاده عدم طلب المزيد قبل عودته إلى الولايات المتحدة لإعلام المجلس بجميع الظروف التي أحاطت بمحادثاته مع الملك عبدالعزيز.

ويضيف مور أن ابن عدوان ذكر أن الملك عبدالعزيز شعر أن فلويد أوليجر .Floyd W Ohliger مسؤول شخصياً عن التأخير في الرد عليه، وأنه (أي مور) أوضح أن أوليجر كان ينقل المعلومات أولاً بأول وليس مسؤولاً عن أي تأخير. وشرح ابن عدوان أنه يدرك الصعوبات المالية التي تواجهها الشركة، ولكن لدى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية التزامات تتعلق بصفقات لشراء مواد غذائية.

وينقل مور عن دوس أن تلك الالتزامات قد تبلغ حوالي ٥ ملايين دولار، بالإضافة إلى التزامات أخرى تقدّر بحوالي ١,٥ مليون دولار. ويضيف مور أن ابن عدوان أكّد على الشركة أن تبذل ما تستطيع للاستجابة لطلبات الملك عبدالعزيز.

ويضيف مور أن الملك عبدالعزيز أخبر هل B. E. Hull المسؤول في أرامكو خلال زيارته السابقة أن بعض مسؤولي أرامكو لا يقدّرون ما قامت به المملكة العربية السعودية لمصلحة الشركة، وأن المترجم ذكر فيما بعد أنه شعر أن الملك يعني مور بكلامه هذا. ويلاحظ أن هذه النقطة أثيرت في حديث سابق، إذ قيل إنه هو المسؤول عن التأخير في بدء عمليات إنشاء خط سكة الحديد ومشروع مرفأ الدمام.

R. 6

1947/09/16
890 F. 796A/9-847 (1)

رسالة موقعة من ليو ساير Leo G. Cyr مساعد رئيس قسم الطيران بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت تشامبيون Robert L. Champion المدير الفني لمحطة تجريب وسائل هبوط الطائرات في ولاية كاليفورنيا، مؤرخة في ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير ساير إلى رسالة تشامبيون المؤرخة في ٨ سبتمبر ١٩٤٧م التي يرشح فيها نفسه

لوظيفة مستشار لشؤون الطيران لدى حكومة المملكة العربية السعودية، ويضيف أن عملية اختيار شخص لهذه الوظيفة وصلت مرحلة متقدمة، وأن الوزارة تحتفظ بطلب تشامبيون لوظائف أخرى قد تتاح مستقبلاً في الولايات المتحدة أو في الخارج.

R. 10

1947/09/17
890 F. 515/10-1747 (1)

برقية رقم ٦٣١ من وليم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company الموجود في سان فرانسيسكو إلى جيمس ماكفيرسون James MacPherson نائب رئيس شركة أرامكو ومديرها المقيم في الظهران، مؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه منها نسخة طي رسالة تغطية من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس الشركة في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يشير مور إلى برقية ماكفيرسون رقم ٦٠٧ (المؤرخة في ١٦ سبتمبر ١٩٤٧م)، ويذكر أن مجلس إدارة الشركة وافق على تقديم سلفة فورية مقدارها ٣,٥ مليون دولار إلى المملكة العربية السعودية، وأن مور نجح في الحصول على هذا المبلغ من الشركة بناء على ما جاء في رسالة ماكفيرسون إلى الملك عبدالعزيز آل سعود التي ورد نصها في برقية ماكفيرسون رقم ٦٠٦ (المؤرخة في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧م). ويضيف مور أن هذه السلفة إذا قُدمت، فسيساوي إجمالي السلف المقدمة إلى المملكة إجمالي العائدات النفطية المستحقة للمملكة حتى هذا التاريخ. ويعرب مور عن اعتقاده أن بإمكانه طلب سلفة أخرى للمملكة في وقت لاحق من العام توازي العائدات المستحقة حتى ذلك التاريخ.

R. 6

1947/09/17
890 F. 796/9-1747 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٨ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير بايلي إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ١١٠ المؤرخة في ١٥ سبتمبر ١٩٤٧م، ويقول إن استبدال دايل سيدز Lieut.-Col. Dale S. Seeds بآمر جديد لمطار الظهران كان إجراءً غير موفق فيما يخص العلاقات الأمريكية مع المملكة العربية السعودية، وهو بمثابة ضربة للمفوضية الأمريكية في جدة التي كان سيدز يتعاون معها لتنمية العلاقات الطيبة مع السعوديين.

R. 9

1947/09/18
890 F. 014/9-1847 (2)

مذكرة من جاك نيل Jack P. Neal رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية إلى سميث .Lieut.-Col C. B. Smith رئيس فرع المعلومات في قسم الاستخبارات العسكرية التابع لهيئة الأركان بوزارة الحرب الأمريكية، مؤرخة في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير نيل إلى مذكرة سميث المؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٤٧م التي طلب فيها بالنيابة عن شركة أميرادا للبترول Amerada Petroleum Corporation في ولاية أوكلاهوما الحصول على صور جوية لمنطقة الكويت والمنطقة المحايدة والمنطقة الساحلية الشرقية من المملكة العربية السعودية. ويضيف نيل أن وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن من الأفضل عدم السماح بإفساح صور جوية للكويت والمملكة نظراً إلى أن فيهما مناطق تضم امتيازات نفطية. ثم يشير نيل إلى أن شيخ الكويت يدرس حالياً إمكانية منح امتياز نفطي لإحدى الشركات الأمريكية في حصته من المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

ويذكّر نيل بأن الكويت محمية بريطانية، وأن أية اتصالات مع شيخها يجب أن تتم عن طريق البريطانيين الذين يطمحون إلى الحصول على امتياز النفط في النصف المذكور من المنطقة المحايدة. لذلك، كما يقول نيل، فهناك ما يبرر عدم الاستئذان من شيخ الكويت للحصول على صور جوية من تلك المنطقة، كما أنه ليس (لدى الوزارة) اعتراض على مشروع الصور الجوية للمنطقة المذكورة.

R. 2

1947/09/18
890 F. 7965/9-1847 (1)

مذكرة داخلية صادرة عن القسم الخاص في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يبين صاحب المذكرة أن نيوكيرك Newkirk (من قسم السياسة المالية بوزارة المالية الأمريكية حضر إلى وزارة الخارجية الأمريكية ليقدّم طلباً من آرثر جاردنر Arthur Gardner مساعد وزير المالية الأمريكي للاستفسار عن أقرب مكتب قنصلي إلى البحرين يمكن الحصول منه على معلومات بشأن حادث تحطم طائرة في تلك الجزيرة؛ وكان لجاردنر صديق على متن تلك الطائرة يدعى فيتز باتريك Fitz Patrick وقد نُقل إلى مستشفى في البحرين على أثر ذلك الحادث. ويضيف صاحب المذكرة أن جاردنر اتصل بمكتب شؤون المملكة العربية السعودية في الوزارة، وعلم أن المكتب تلقّى استفساراً مماثلاً بشأن راكب آخر. وقد اقترح نيوكيرك إلحاق طلب جاردنر بالرسالة التي سيبعثها المكتب للاستعلام عن الحادث.

R. 11

1947/09/18
890 F. 796A/9-1847 (1)

برقية سرية رقم ٣٩٩ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير بايلي إلى برقية الوزارة رقم ٢٦٢ المؤرخة في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧م، ويذكر أنه قدّم توصية إلى الحكومة السعودية بترشيح نجيب إلياس حلبي لوظيفة مستشار لشؤون الطيران لديها، وسيحيط وزارة الخارجية علماً فور اتخاذ قرار في ذلك الشأن. ويعرب بايلي عن اعتقاده أن قرار الحكومة السعودية لن يأتي في القريب العاجل، على الرغم من أنه أكد لها أن المسألة مستعجلة، ويقول إن مؤهلات حلبي تركت انطباعاً جيداً لدى الحكومة السعودية.

R. 10

1947/09/19
890 F. 001 Abdul Aziz/9-1947 (1)

برقية رقم ١٦٥ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر بايلي أنه تسلم بياناً رسمياً من وزارة الخارجية السعودية يفيد أن الملك عبدالعزيز آل سعود يتمتع بصحة جيدة. وأن الملك موجود في مدينة الهفوف حيث يستمتع بينابيع المياه المعدنية هناك، يرافقه ثلاثة من الأخصائيين المصريين. وينقل بايلي عن الحكومة السعودية أن كل ما يصدر أو يقال خلاف ذلك عارٍ من الصحة.

R. 1

1947/09/19
890 F. 404/9-1947 (3)

رسالة رقم ٣٦٥ موقعة من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يفيد بايلي أن ٢١ من الحجيج الفلبينيين وصلوا إلى جدة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٤٧م، وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٤٢م التي يحضر فيها حجاج من الفلبين. ويذكر بايلي أن رئيس المجموعة أحضر جوازات سفر الحجاج إلى المفوضية الأمريكية وطلب ختمها، وحفظ سجل بأسماء أصحابها؛ كما أنه يحمل رسائل من روكساس Roxas رئيس الفلبين ومن عدد من المسؤولين الفلبينيين والأمريكيين. ويقول بايلي إن المفوضية أبدت استعدداها الكامل لمساعدة هؤلاء الحجيج. ويعطي معلومات مفصّلة عنهم، ويرفق قائمة بأسمائهم وعناوينهم وأرقام جوازات سفرهم.

R. 1

1947/09/21
711.90 F/9-2147 (1)

برقية سرية وعاجلة رقم ٤٠٥ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية

الأمريكي، مؤرخة في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يقول بايلي إنه تلقى دعوة مفاجئة من وزارة الخارجية السعودية حيث أبلغ رسالة شفهية من الملك عبدالعزيز آل سعود ينوّه فيها بالصداقة السعودية الأمريكية، ويعرب عن تأييده السياسة الأمريكية في اليونان، وقد أعطى تعليماته للأمير فيصل ليطلب من مندوبي الدول العربية أن يحذوا حذوه. ولكنه يسأل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستؤيد الحكومة السعودية (في موقفها من القضية الفلسطينية) أم ستؤيد الصهيونية. ويحذر الملك عبدالعزيز الولايات المتحدة من أنها إذا وقفت إلى جانب الصهيونية فسيؤثر ذلك في علاقة الصداقة بينها وبين المملكة العربية السعودية، وسيحدث سفك للدماء في الشرقين الأوسط والأدنى. ويناشد الملك عبدالعزيز الولايات المتحدة أن تساند قضية العرب في فلسطين لأن الحق في جانبهم. ويضيف بايلي معلقاً إن الحكومة السعودية منزعجة جداً من الاهتمام الكبير الذي أولته الولايات المتحدة للتوصيات المذكورة في برقية وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٤٧م.

R. 12

1947/09/22
890 F. 6363/10-2847 (2)

مذكرة محادثات حول موضوع منح رخصة لتصدير الصلب إلى شركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline Company شارك فيها الأعضاء في لجنة وليم هاريمان .William A Harriman وزير التجارة الأمريكي، الخاصة بقانون تحرير التجارة الثاني Second Decontrol Act ويمثلون وزارات التجارة والزراعة والبحرية والداخلية الأمريكية والبيت الأبيض ومكتب النقل التابع لوزارة الدفاع الأمريكية والأقسام المختلفة في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت .Robert A Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

تقول المذكرة إن جون كني .W John Kenney مساعد وزير البحرية الأمريكي، عرض خلال الاجتماع التوصية التي تقدّمت بها وزارة البحرية مبيناً أن زيادة الإنتاج من نفط الشرق الأوسط سيقلل الضغط على احتياطي الولايات المتحدة والنصف الغربي من العالم.

ومن جهته، كما تقول المذكرة، عرض تايلر وود Tyler C. Wood مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية توصية وزارة الخارجية التي تساند منح رخصة التصدير لما يمثله خط التابلاين من أهمية بالنسبة إلى تنمية منطقة الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً، ولما

له من علاقة بسياسة الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman الحالية في اليونان وتركيا وغيرها من البلدان المتاخمة لمناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي، وكذلك لما هناك من حاجة إلى زيادة كميات النفط المتدفق في اتجاه أوروبا للمساعدة على تنفيذ خطة مارشال Marshall للإعمار. أما تشارلز برانن .Charles F Brannan مساعد وزير الزراعة الأمريكي، فقد ذكر كما تبين المذكرة أن ممّا يخدم مصلحة الزراعة الأمريكية أن يتم استخدام الصلب محلياً لتلبية احتياجات الصناعات الزراعية. لكنه لاحظ أن الوضع من حيث الحاجة إلى الصلب لم يعد متأزماً بالدرجة التي كان عليها من قبل.

وبدوره، كما تقول المذكرة، عرض ماكس بول Max Ball، من وزارة الداخلية الأمريكية، توصية وزارته حول الموضوع مبيناً أن هناك حاجة إلى نفط الشرق الأوسط لإمداد النصف الغربي من العالم باحتياجاته، وأن إمكانات النقل المتوفرة، بما في ذلك خط التابلاين بعد إنشائه لن تكفي للوفاء باحتياجات العالم من النفط للسنين الخمس القادمة.

أما فرانسيس سلفر Francis A. Silver من مكتب النقل التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، فتقول المذكرة إنه اعترض على منح رخصة التصدير نظراً إلى حاجة الولايات المتحدة إلى الصلب لتصنيع عربات النقل وذلك بسبب النقص الحاد الذي تشكو منه البلاد في وسائط النقل منذ عدة سنوات.

وتبين المذكرة أن ديفيد بروس .David K E. Bruce وكيل وزارة التجارة الأمريكي أعلن في نهاية الاجتماع أن هاريمان قرر التوصية بمنح الرخص المطلوبة لتصدير الصلب إلى شركة التابلاين بسبب الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لخط التابلاين، وأضاف أن القرار النهائي يعود إلى السلطة التنفيذية الأمريكية.

R. 7

1947/09/22
890 F. 6363/10-2847 (3)

محضر اجتماع اللجنة الاستشارية التابعة (لوزارة التجارة الأمريكية) لبحث موضوع خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans-Arabian Pipeline، مؤرخ في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م، ومضمن طي رسالة موقعة من راسل براون Russell B. Brown من جمعية النفط الأمريكية المستقلة Independent Petroleum Association of America في واشنطن إلى هاردي Major B. A. Hardey رئيس الجمعية، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧م وموجه نسخة من الرسالة مع المحضر طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز .W. J McWilliams من وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يفيد المحضر أن الاجتماع عقد في مبنى وزارة التجارة الأمريكية برئاسة ديفيد بروس David K. E. Bruce وكيل الوزارة، وحضره كل من جون جاريت John D. Garrett من وزارة التجارة، وتايلر وود C. Tyler Wood وكارل أندرسون Karl L. Anderson وجوردون ميريام Gordon P. Merriam وريتشارد سانجر Richard H. Sanger ومالفين هوفمان Malvin G. Hoffman من وزارة الخارجية؛ وماكس بول Max W. Ball وكارول فنترس Carroll D. Fentress من وزارة الداخلية؛ وفرانسيس سلفر Francis A. Silver من مكتب النقل التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وبروس إيستون Bruce M. Easton وتشارلز برانن Charels F. Brannan ولويس بين Louis H. Bean من وزارة الزراعة؛ وجون كني W. John Kenney وكيل وزارة البحرية؛ وروبرت تيرنر Robert C. Turner من البيت الأبيض.

ويبين المحضر أن أمين اللجنة وزع دراسة (أعدتها اللجنة حول الموضوع) مؤرخة في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧م، وأوضح باختصار ما دار من نقاش في ذلك الشأن نفسه خلال اجتماع لجنة المراجعة الذي عقد يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٧م. ويذكر المحضر أن جون كني أشار إلى رسالة كان قد كتبها إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي يؤيد فيها بشدة المشروع المقترح (يقصد مشروع خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline)، وأوضح أهمية توفير النفط بأقل التكاليف لمواجهة الاحتياجات الأوروبية. ومن جهته، أشار وود إلى أهمية المضي قدماً في المشروع نظراً إلى أهميته الاقتصادية، مبيناً أنه يتماشى مع خطة مارشال Marshall Plan (لإعادة إعمار أوروبا).

ويضيف المحضر أن برانن مساعد وزير الزراعة الأمريكي ذكر من جهته أن وزارته حريصة على إيجاد وسائط كافية لنقل المنتجات الزراعية محلياً وشحنها إلى السفن، وأنه يدرك مدى حاجة أوروبا إلى الوقود والغذاء، ويرى أن الحاجة إلى الصلب لم تعُد ماسّة بالنسبة إلى المزارعين على نحو ما كانت عليه من قبل. وتحدث كني عن ضرورة زيادة إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وأوضح أن كمية الصلب التي يحتاجها المشروع تبدو ضئيلة مقارنة بإنتاج الولايات المتحدة، لكنها تبدو كبيرة بالمقارنة مع الصادرات الحالية.

ومن جهته، كما يقول المحضر، ذكر ماكس بول بعض الأرقام عن كمية إنتاج النفط في الشرق الأوسط مقابل كل طن من الصلب، وأشار إلى أن السبب الأول في نقص الغاز والنفط في منطقة الغرب الأوسط من الولايات المتحدة هو النقص في الأنابيب. واستشهد بول بالأرقام الواردة في تقرير لجنة كروج Krug (وزير الداخلية

الأمريكي) عن الـزيادة المتوقعة في حاجـة العالم إلى النفط خلال السنوات المقبلة وعن الزيـادة المتوقـعة في الإنـتاج فـي الشرق والغرب. وأوضح بول أن وزارة الداخـلية كانت تعارض في اجتماع لجنة التصدير الذي عقد في شهـر يوليو (تموز) المنصرم فكـرة إنشاء التابلاين لأن ناقلات النفط كانت تبدو في نظرها كافية لنقله من منطقة الخليج إلى البحر المتوسـط، لكن الوضع بالنسبة إلى الناقلات أصبح صعبا جدا منذ ذلك الحين نظراً إلـى كمية الصـلب والقوى البشـرية المطلوبة لبنائها. وأعرب بول عن قلق وزارة الداخلية من إمكانية تزايد النقص في أنابيب الصلب وما ستلحقه من ضرر بمنتجي الغاز والنفط على النطاق المحلي.

وينقل المحضر أقوال لويس بين وروبرت تيرنر وكارول فينترس عن الزيادة المتوقعة في طاقة إنتاج الصلب، وعن الكمية التي تحتاجها خطوط أنابيب النفط والغاز المحلية. ويذكر أن فرانسيس سلفر أعرب عن معارضة مكتب النقل التابع لوزارة الدفاع الأمريـكية لمشروع التابلاين نظراً إلى ما يتطلبه من كميات إضافية من الصلب، في حين أن هناك حاجة ماسة إلى الصلب لصنع عربات الشحن على النطاق المحلي. وعلق كني ملاحظاً أنه حتى لو لم تُصدّر أنابيب الصلب التي يحتاجها مشروع التابلاين فلن تصنع منها مواد مناسبة لتصنيع عربات الشحن.

ومن جهـته، أعرب جوردون ميـريام Gordon P. Merriam رئيـس قسم شـؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية عن أنه سيكون هناك تناقض من جهتين لو تم رفض إنشاء خط التابلاين، أولهما أن جميع بلاد الشرق الأوسط تتعرض لضغط شديد من روسيـا السوفييـتية، وستكون فـريسة للتغلغل الروسي لو ظل وضعها الاقتصادي والمالي سيئاً، وسيسهم مشروع التابلاين في تحسـين وضعهـا الاقتصادي؛ ومـن جهة أخرى، كـما ذكـر ميـريام، فـقد جـرت مفـاوضات استغـرقت شهوراً كـثيرة بـين الشركات وحكومات بلدان الشرق الأوسط، وأحيانا بتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، لتنفيذ المشروع؛ ولو رفضت الولايات المتحدة تصدير الأنابيب، فستعتبر الحكومات المعنية ذلك تصرفـا غير ودّي. كما أشار ميـريام إلى أن العـائدات التي ستتـلقاها حكـومة المملكة العربية السعودية من بناء خط الأنابيب ستعود عليها بفائدة كبيرة، وتسهم في دعم اقتصادها الداخلي.

ويشير كني في آخر المحضر إلى أنه من الصعب في الوقت الراهن الحديث عن مدى سهولـة الدفاع عن خط الأنـابيب في حال اندلاع حرب في المنطقة، لكنه يرى أن يعمل الخط بأقصى طاقة له في حال السلم وسيكون من السهل تخريبه لو اندلعت حرب.

R. 8

1947/09/22
890 F. 6363/10-2847 (5)

مذكرة سرية من اللجنة الاستشارية التابعة (لوزارة التجارة الأمريكية) حول خط أنابيب النفط في المملكة العربية السعودية، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

توضح المذكرة أن وزارة التجارة الأمريكية تسلمت طلباً للسماح بتصدير الصلب ومواد أخرى لصالح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في المملكة العربية السعودية لتحافظ على قدرتها الإنتاجية من النفط، ولإنشاء خطين من الأنابيب لنقله، أحدهما بطول ٦٥ ميلاً وقطر ٢٠ بوصة، ويصل بين أبقيق ورأس تنورة؛ أما الخط الثاني فهو خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline وقطره ٣٠ بوصة، وسيمتد من أبقيق حتى شرقي البحر المتوسط على مسافة أكثر من ١١٠٠ ميل.

وتقول المذكرة إن وزارة التجارة وافقت على تصدير المواد اللازمة لإنشاء الخط الأول، ولا تزال تدرس احتياجات الشركة لإنشاء الخط الثاني. وتورد المذكرة معلومات متعلقة بهذا الخط، من حيث ملكيته وتشغيله، فتذكر أن شركتي أرامكو والتابلاين تابعتان لشركات ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California. وستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وتكساس Texas ونفط سوكوني فاكيوم Socony Vacuum Oil Company.

كما تورد المذكرة معلومات عن استعمال المنشآت النفطية المتوفرة لدى أرامكو وكمية النفط التي ستنتجها خلال الربع الأخير من عام ١٩٤٧م، وكيفية التصرف بهذا النفط، وخطة الشركة لزيادة الإنتاج وزيادة طاقة خطوط الأنابيب المتوفرة لديها ومقدار الزيادة التي سيحققها إنشاء الخطين المذكورين. وتبين المذكرة كمية الصلب الذي تحتاجه عمليات الإنشاء، ونسبة هذه الكمية من إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الصلب، ومتطلبات الشركة من المواد الأخرى.

وتتحدث المذكرة عن إمكانية استخدام ناقلات النفط عوضاً عن خط الأنابيب، فتوضح عدد الناقلات المطلوبة لنقل الكميات نفسها من النفط، وإمكانيات استخدام الناقلات الاحتياطية أو تحويل السفن الضخمة الموجودة إلى ناقلات نفط. وتبين المضاعفات التي يمكن أن تنجم عن تأخير عملية إنشاء خط الأنابيب.

وتورد المذكرة بعد ذلك موقف الوزارات والإدارات المختلفة (في الولايات المتحدة) من منح تصاريح التصدير المطلوبة، فتذكر أن

الأسباب الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية دعت كلاً من وزارتيْ الخارجية والبحرية الأمريكيتين، ومجلس الذخيرة التابع للجيش والبحرية، وكذلك مجلس النفط التابع للجيش والبحرية إلى دعم الموافقة على منح رخص التصدير الضرورية. كما وافقت وزارة الداخلية بتحفظ على منح تلك الرخص، في حين عارض مكتب النقل التابع لوزارة الدفاع الأمريكية ووكالة الإسكان منحها.

ومرفق بالمذكرة قائمة ببرنامج شحن النفط من المملكة خلال الفصول الأربعة من السنوات ١٩٤٨- ١٩٥١م، وتبين القائمة طاقة خط الأنابيب الحالي، وكميات النفط الإضافية التي سينقلها خط أبقيق-رأس تنورة في اتجاه الخليج، والكميات الإضافية التي سينقلها خط التابلاين في اتجاه البحر المتوسط. وتظهر المعلومات نفسها على شكل رسم بياني. كما يوجد بيان بكميات الصلب التي يحتاجها مشروع تطوير الإنتاج النفطي في المملكة، باستثناء احتياجات خط أبقيق-رأس تنورة؛ وتظهر تلك الكميات مقدرة بآلاف الأطنان ومقسمة على أرباع العام بدءاً من الربع الثالث من عام ١٩٤٧م وانتهاءً بالربع الأخير من عام ١٩٥٠م.

R. 7

1947/09/22
890 F. 7962/9-2247 (2)

برقية رقم ٣٥٩ من باروك Baruch السفير الأمريكي في لاهاي بهولندا إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يذكر باروك أن الخطوط الجوية الهولندية KLM حصلت على إذن عن طريق الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في لاهاي لاستخدام مطار الظهران كمحطة توقف رسمية. وكانت الشركة الهولندية قدمت طلباً يوم ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٤٧م لاستعمال الظهران محطة للطوارئ، ثم قدمت طلباً آخر يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤٧م لاستخدام المطار محطة للتوقف. وقد منحت وزارة الحرب إذناً بذلك مقابل شروط عديدة منها أن تتخذ الشركة ترتيبات لتزويد طائراتها بالوقود والزيت، وألا تزيد مدة توقف الطائرة عن ساعة واحدة، وأن تشرف الشركة بنفسها على توفير عمليات الصيانة لطائراتها، وألاّ تتحمل إدارة المطار أية مسؤولية تجاه الركاب، وأن تحصل الشركة على إذن الحكومة السعودية لعبور أجواء المملكة العربية السعودية والهبوط في مطار الظهران. ويبين باروك أن طائرات الشركة الهولندية ستتوقف في الظهران مرتين في الأسبوع في أثناء رحلاتها المتجهة شرقاً، كما ستتوقف طائراتها بعيْد ذلك مرة كل يومين في رحلات الذهاب والعودة.

R. 10

1947/09/23
890 F. 00/9-2347 (1)

برقية سرية رقم ٢٨٢ من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي

بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يسأل لوفيت المفوضية إن كانت قد سمعت أية أخبار عن شائعات حول اندلاع اضطرابات في الرياض أو أي مكان آخر في المملكة العربية السعودية، ويطلب جواباً على ذلك من كل من المفوضية ومن القنصلية الأمريكية في الظهران التي وجهت إليها نسخة من البرقية نفسها.

R. 1

1947/09/23
890 F. 6363/10-2847 (2)

رسالة من كينيث ويري Kenneth S. Wherry عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيس اللجنة الخاصة لدراسة مشكلات الشركات الصغيرة إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي رسالة تغطية من ويري إلى جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٧م؛ وهناك نسخة من الرسالتين مضمنة طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يشير ويري إلى شائعات بلغته تفيد أن وزارة التجارة الأمريكية ستمنح تصريحاً بتصدير ٤٠ ألف طن من أنابيب الصلب إلى المملكة العربية السعودية كجزء من شحنة تبلغ ٥٠٠ ألف طن خلال ثلاث سنوات، ويطلب معرفة ما إذا كان الأمر صحيحاً، فكيف، إذا كان الأمر كذلك، يمكن تبرير تصدير هذه الشحنات الكبيرة من أنابيب الصلب في ضوء حاجة البلاد الماسة إليها. ويضيف أن إدوارد مارتن Edward Martin عضو مجلس الشيوخ ورئيس اللجنة الفرعية المهتمة بشؤون الصلب يعارض أن تمنح وزارة التجارة رخص تصدير تتجاوز الحصص المحددة.

ثم يستعرض ويري مدى الحاجة إلى الصلب وأنابيب الصلب في الولايات المتحدة، وتأثير النقص في هذه المواد على المزارعين وأصحاب الشركات الصغيرة. ويطلب رداً سريعاً على رسالته التي يوجه منها نسخة إلى كل من مارشال وجيمس فورستال James Forrestal وزير الدفاع الأمريكي.

R. 7

1947/09/23
890 F. 841/9-2347 (1)

برقية سرية رقم ٤٠٧ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يفيد بايلي أنه حدث موقف محرج حين قامت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بالاستفسار عن الموضوع الذي ورد ذكره في برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٤٦ المؤرخة في ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٤٧م؛ ويطلب من الوزارة رأيها فيما إذا كان يجب على سفن البحرية الأمريكية أن تدفع رسوم الرسو في ميناء رأس تنورة قبل مفاتحة وزارة الخارجية السعودية بالأمر.

R. 11

1947/09/24
890 F. 00/9-2447 (1)

برقية سرية رقم ١١٥ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يردّ ميلوي على برقية الوزارة رقم ٩٠ المؤرخة في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧م (وهي نسخة من برقية الوزارة إلى المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٨٢)، ويذكر أن الأوضاع هادئة في المملكة العربية السعودية وليست هناك أي اضطرابات. ويضيف أن حريقاً اندلع في القصر الملكي في الرياض ليلة ١٢ سبتمبر ١٩٤٧م ودمر نصفه؛ ويُعتقد أن سبب الحريق كان أسلاكاً كهربائية رديئة.

R. 1

1947/09/24
890 F. 24/6-2647 (2)

رسالة رقم ٩٧ من وزير الخارجية الأمريكي إلى الموظف المسؤول في البعثة الدبلوماسية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بها رسالة من كارل تيشباين Colonel Carl F. Tischbein رئيس فرع مراقبة الإمدادات في قسم الإمدادات والمشتريات في وزارة الحرب الأمريكية إلى فرد أولت Fred H. Awalt في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٧م ومرفق بها ملحقان يضم كل منهما قائمة بالمعدات التي حُوِّلت إلى المملكة العربية السعودية ضمن برنامج الإعارة والتأجير الحربي.

يشير وزير الخارجية الأمريكي إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٩٠ المؤرخة في ٢٦ يونيو ١٩٤٧م حول موضوع إنهاء التزامات الولايات المتحدة نحو المملكة بخصوص برنامج الإعارة والتأجير الحربي، ويرفق نسخة من رسالة تيشباين المذكورة التي جاءت رداً على مذكرة وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٢٦ مارس (آذار) ١٩٤٧م والتي أُرسلت نسخة منها إلى المفوضية طي رسالة وزارة الخارجية رقم ٦٩ المؤرخة في ١٩ أبريل ١٩٤٧م.

ويضيف وزير الخارجية الأمريكي أن وزارة الحرب درست قائمة المعدات التي

أعدها الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي ووجدت أنها لا تتفق مع قائمة المعدات التي وافق عليها مجلس تخصيص الذخيرة والذي يرجع إليه تحديد ما يوزع من المعدات الحربية المدرجة ضمن برنامج الإعارة والتأجير الحربي. وتضم القائمة المرفقة الأولى بياناً بما تم تخصيصه للمملكة وتسلمته أو كان في الطريق إليها حين انتهت الحرب مع اليابان. أما القائمة الثانية، فتبين المعدات التي خُصصت ولم تُشحن حتى ذلك التاريخ إلى المملكة، ولذا احتاجت موافقة خاصة من رئيس الولايات المتحدة؛ وقد وافق عليها هذا الأخير بالفعل يوم ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٦م. وكان أوراند General Aurand القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط قد وعد الملك عبدالعزيز آل سعود حين قابله في أبريل ١٩٤٦م بإتمام شحن تلك المعدات.

ويذكر وزير الخارجية الأمريكي أن القائمتين تشملان كل المعدات التي خُصّصت للمملكة ضمن برنامج الإعارة والتأجير الحربي، وقد استُكمل شحنها في ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٤٦م؛ ولذا، كما يقول، فلا يمكن اعتبار القائمة التي قدمتها المملكة التزاماً من الولايات المتحدة. ويضيف وزير الخارجية أن قسم الخدمات والإمدادات والمشتريات في الوزارة راجع تلك القائمة ووجد فيها معدات لم يوافق عليها مجلس تخصيص الذخيرة أصلاً، وبناءً على ذلك ترى وزارة الحرب أن بالإمكان اعتبار القائمة التي أرسلها الأمير منصور طلباً لتلك المعدات، ومن المحتمل أنها وضعت بالتعاون مع البعثتين العسكريتين الأمريكية والبريطانية في المملكة. ويعرب وزير الخارجية عن أمله في أن تساعد هذه المعلومات على إزالة أي سوء تفاهم حول هذا الموضوع، وإقناع السلطات السعودية بأن الحكومة الأمريكية أوفت بجميع التزاماتها ضمن برنامج الإعارة والتأجير.

R. 3

1947/09/24
890 F. 6363/10-2847 (1)

مذكرة داخلية من بول نتز Paul H. Nitze من قسم السياسة التجارية الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جورج مارشال George C. Marshall وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من الوزارة إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وكيل الوزارة، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يعرض نتز مشكلة منح رخص لتصدير الصلب اللازم لإنشاء خط أنابيب النفط من المملكة العربية السعودية إلى ساحل لبنان. ويضيف أن الوزارة توصي بإصدار

رخص التصدير المطلوبة لأسباب عديدة منها أن الولايات المتحدة بدأت تستورد النفط وعليها البحث عن مصادر في الخارج لتلبية متطلباتها، كما يجب توفير نفط الشرق الأوسط لتلبية متطلبات العالم، خصوصاً منها المتعلقة بإعادة بناء أوروبا، بالإضافة إلى أن نقل النفط من الخليج إلى البحر المتوسط عبر خطوط أنابيب يُعدّ أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية من استخدام ناقلات النفط؛ كما أن هذه الناقلات ستبقى ضرورية حتى مع وجود خطوط الأنابيب لنقل النفط حول العالم. ويضيف نتز أن هناك احتمالاً لحدوث مضاعفات سياسية واقتصادية سلبية لو حدث أي تأخير في إنشاء الخط، بل إن تأخير البدء في عمليات الإنشاء لفترة بسيطة سيعني التأخير فيها لمدة عام بسبب الأحوال الجوية في المنطقة.

ويبين نتز أن الأقسام المختلفة في الوزارة وافقت على هذه التوصية مثلما تبين ذلك رسالة روبرت لوفيت إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي، المؤرخة في ٨ سبتمبر ١٩٤٧م. كما أوصت بمنح الرخص كل من وزارات الدفاع والبحرية والداخلية الأمريكية، في حين اعترض مكتب النقل التابع لوزارة الدفاع، وأعربت وزارة الزراعة من جهتها عن بعض التحفظات، كما سحب مكتب التجارة الدولية في وزارة التجارة اعتراضه السابق، ولم تبد باقي أقسام وزارة التجارة موقفاً مؤيداً ولا معارضاً للمسألة.

R. 7

1947/09/24
890 F. 6363/10-2847 (2)

مذكرة داخلية سرية من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت لوفيت Robert A. Lovett وكيل الوزارة، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منها طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams من وزارة الخارجية الأمريكية إلى لوفيت، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

يشير هندرسون إلى رسالة لوفيت الموجهة إلى وزير التجارة الأمريكي في ٨ سبتمبر ١٩٤٧م والتي يوصي فيها بإصدار رخصة لتصدير المواد الضرورية لإنشاء خط أنابيب نفط عبر المملكة العربية السعودية، ويذكر أنه تم اجتماع في مكتب التجارة الدولية في وزارة التجارة يوم ١٧ سبتمبر ١٩٤٧م حضره ممثلون عن عدد من الدوائر الحكومية ليعرضوا آراءهم حول الموضوع. ويضيف هندرسون أنه تم اجتماع آخر يوم ٢٢ سبتمبر في مكتب ديفيد بروس David E. Bruce وكيل وزارة التجارة الأمريكي. وقد أوصى ممثلو وزارة الخارجية في كلا الاجتماعين بالموافقة على منح الرخصة المطلوبة لأسباب اقتصادية وسياسية. وفي نهاية

الاجتماع الثاني، كما يقول هندرسون، أعلن بروس أن وزارة التجارة ستؤيد منح هذه الرخصة، وأن الأمر سيحال إلى السلطة التنفيذية الأمريكية لتتخذ قرارها النهائي بشأنه خلال اجتماعها المقبل.

ويعرب هندرسون عن اعتقاده أن لوفيت قد يود معرفة الاعتبارات السياسية المتعلقة بالموضوع، فيبين أن تأخير إنشاء هذا الخط قد يسبب بعض المشكلات الداخلية في المملكة التي هي بحاجة ماسة إلى دعم وضعها الاقتصادي والمالي، وسيكون لذلك التأخير بالتالي تأثيرات سلبية على الولايات المتحدة؛ كما أن اتخاذ قرار سلبي سيتعارض مع سياسة الحكومة الأمريكية التي تحرص على دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي في بلدان الشرق الأدنى. ويضيف هندرسون أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company تفاوضت مع الأردن وفلسطين ولبنان وسورية للحصول على حقوق مرور هذا الخط، وقد انتهت تلك المفاوضات بنجاح، وحققت هذه الدول صفقات طيبة، لذلك فإن أي قرار من الحكومة الأمريكية بعد كل هذا الجهد بوقف تصدير الأنابيب لبناء هذا الخط ستعده الدول الخمس المعنية قراراً سياسياً خطيراً، وعملاً عدائياً. ثم يشير هندرسون إلى الشعور السائد في العالم العربي بشأن موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية، ويقول إن قراراً يؤخر إنشاء الخط سيتم ربطه بالضرورة بذلك الموقف. ويخلص هندرسون من ذلك إلى أن العوامل السياسية قد تكون هي العوامل الحاسمة في اتخاذ القرار. ويعرب عن أمله في أن يستطيع لوفيت التركيز على تلك العوامل السياسية عند مناقشة الموضوع مع بقية أعضاء السلطة التنفيذية الأمريكية.

R. 7

1947/09/24
890 F. 6363/10-2847 (1)

تقرير رقم ٤٧٨ على شكل رسالة من راسل براون Russell B. Brown من جمعية النفط الأمريكية المستقلة Independent Petroleum Association of America في واشنطن إلى هاردي Major B. A. Hardey رئيس الجمعية، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومرفق بها نسخة من رسالة من براون إلى جوليوس كروج Julius A. Krug وزير الداخلية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر ١٩٤٧م، ورسالة منه أيضاً مؤرخة في اليوم نفسه إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي.

يشير براون إلى البيانات المرفقة عن واردات النفط ومنتجاته خلال شهريْ يونيو (حزيران) ويوليو (تموز) ١٩٤٧م مقارنة مع الفترة المماثلة خلال السنوات الثلاث السابقة، ويشير إلى أن الاستيراد مستمر في اتجاهه إلى الصعود إذا ما قورن بالسنوات السابقة، ويعرب

عن ثقته في أنه لا اعتراض لدى جمعية النفط الأمريكية على استيراد النفط ومنتجاته. كما يعرب عن أمله في ألا يُنظر إلى الجهود التي تبذلها شركات الاستيراد للاستحواذ على الصلب الذي يحتاجه المنتجون وأصحاب مصانع التكرير المحليون على أنها علامة على عدم اكتراث تلك الشركات بمصالح الشعب الأمريكي، وأن يؤدي ذلك إلى انهيار طاقة الإنتاج واللجوء إلى مزيد من الواردات.

ويفيد براون أنه لم يُتخذ بعد أي قرار بشأن طلب شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company الحصول على رخصة لتصدير أنابيب لإنشاء خط النفط المقترح عبر أراضي المملكة العربية السعودية والذي يبلغ طوله ألف ميل. ويضيف أنه يرفق برسالته هذه نسخة من رسالتين كتبهما إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي وجوليوس كروج Julius A. Krug وزير الداخلية الأمريكي.

ويوضح البيان المرفق مع الرسالة الكميات التي تم استيرادها من النفط ومنتجاته خلال شهر يونيو ١٩٤٧م، بالإضافة إلى مجمل الانتاج ومتوسطه اليومي بالنسبة إلى مجموع الواردات، مع تفصيل ذلك حسب أصناف المشتقات النفطية، وحسب بلدان أمريكا المنتجة للنفط، وكذلك حسب التصنيف الضريبي لتلك المنتجات. ويقارن التقرير هذه الأرقام مع أرقام شهر مايو (أيار) ١٩٤٧م، وكذلك مع مجمل الواردات السنوية حتى نهاية شهر يونيو لكل من الأعوام ١٩٤٥م و١٩٤٦ و١٩٤٧م.

R. 8

1947/09/24
890 F. 6363/10-2847 (1)

نسخة رسالة من راسل براون Russell B Brown من جمعية النفط الأمريكية المستقلة Independent Petroleum Association of America في واشنطن إلى جوليوس كروج Julius A. Krug وزير الداخلية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة من براون نفسه إلى هاردي Major B. A. Hardey رئيس الجمعية، مؤرخة في اليوم نفسه.

يشير براون إلى بيان كروج الصحفي بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧م الذي كشف فيه عن رسالته الموجهة إلى عدد من شركات النفط والتي يفيد فيها أن الحكومة الأمريكية مازالت تعاني من نقص في بعض المنتجات النفطية الضرورية لمواجهة الاحتياجات الراهنة. ويشير إلى أن هذا النقص لا يعزى إلى قلة النفط الخام ولكن إلى نقص في وسائط النقل سببه نقص في إنتاج الصلب. ويذكر براون أن طلباً لتصدير الصلب إلى الجزيرة العربية قد عُرض على وزارة التجارة الأمريكية، ويعرب براون عن أمله في ألا

يوافق كروج على ذلك الطلب إلى أن يتمكن المجلس الاستشاري الخاص بصناعة النفط من تقديم المشورة وإفادته بحقيقة الموقف حول ما إذا كانت كميات الصلب المطلوبة ضرورية لسد الاحتياجات المحلية.

R. 8

1947/09/24
890 F. 6363/10-2847 (1)

نسخة رسالة من راسل براون Russell B. Brown من جمعية النفط الأمريكية المستقلة Independent Petroleum Association of America إلى وليم هاريمان William A. Harriman وزير التجارة الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة من براون نفسه إلى هاردي Major B. A. Hardey رئيس الجمعية، مؤرخة في اليوم نفسه.

يذكر براون أنه تسلم في اليوم السابق رسالة من ديفيد بروس David K. E. Bruce مساعد وزير التجارة الأمريكي يؤكد فيها أن الوزارة ستنظر في الحجج التي قدمها براون في اعتراضه على منح رخصة تصدير لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لشحن أنابيب صلب إلى المملكة العربية السعودية. ويتحدث براون عن مدى النقص في أنابيب الصلب التي تحتاجها صناعة النفط والغاز داخل الولايات المتحدة.

ويستشهد براون بالتصريح الصحفي الصادر عن جوليوس كروج Julius A. Krug وزير الداخلية الأمريكي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٤٧م الذي تحدث فيه عن النقص الذي تعانيه الحكومة الأمريكية في المنتجات النفطية. كما يستشهد ببيان صدر يوم ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٧م عن اللجنة الفرعية للموارد الوطنية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي Senate National Resources Subcommittee التي يرأسها السيناتور جورج مالون Senator George Malone. ويشير ذلك البيان إلى أن هناك نقصاً في إنتاج الصلب في الولايات المتحدة، ممّا يجعل من الصعب إنشاء خطوط أنابيب جديدة تنقل النفط الخام من مراكز الإنتاج إلى أماكن التسويق، ويذكر أن من أسباب ذلك النقص تصدير مواد الصلب إلى دول أجنبية. ويرى براون أن الحاجة إلى النفط والغاز في الولايات المتحدة تفوق كل الاعتبارات الطويلة المدى التي ذُكرت دعماً لطلب رخصة التصدير (الذي تقدمت به شركة أرامكو).

R. 8

1947/09/25
890 F. 6363/10-2747 (3)

مذكرة عن محادثات وليم مور William F. Moore رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، مؤرخة في واشنطن في ٢٥

سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م ومضمنة طي رسالة تغطية موقعة من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة أرامكو في سان فرانسيسكو إلى لوي هندرسون .Loy W Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدني وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٧م.

تلخص المذكرة ما أسفرت عنه المحادثات التي أجراها مور في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة لتأمين جنيهات الذهب التي تحتاجها أرامكو لدفع عائدات النفط المستحقة للحكومة السعودية. وتفيد أن مور التقى مع الملك عبدالعزيز آل سعود وبعض مستشاريه عدة مرات خلال شهر يونيو (حزيران)، وجرت محادثات لمحاولة حل مشكلة دفع عائدات النفط بالجنيه الذهب الإنجليزي، وكانت النتيجة أن المملكة أصرت على أن يكون دفع العائدات بتلك العملة، أو ما يقابل ذلك بالدولارات على أساس سعر صرف الجنيه في سوق مدينة جدة، أي بسعر ١٤ دولاراً، وهذا يزيد عن السعر الرسمي الذي يعادل ٨,٢٤ دولاراً للجنيه الذهبي الواحد.

وتضيف المذكرة أن مور اجتمع بهنري فيلارد Henry S. Villard مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالنيابة، وفرد أولت Fred Awalt من قسم شؤون الشرق الأدنى يوم ١٦ يوليو (تموز) ١٩٤٧م لمناقشة المسألة؛ كما قدم دوس من جهته إلى فيلارد مذكرة تشرح موضوع الخلاف على الذهب، ووافقت الوزارة نتيجة لذلك الاجتماع على دعم الشركة في الحصول على ما تحتاج من جنيهات الذهب من بريطانيا.

وتبين المذكرة بعد ذلك أن مور اجتمع مع ولفرد إيدي Sir Wilfred Eady السكرتير الثاني لوزارة الخزانة البريطانية يوم ٢٩ يوليو وشرح له الوضع، وطلب مساعدة الحكومة البريطانية لتوفير الرصيد الذي تحتاجه أرامكو من جنيهات الذهب. لكن الحكومة البريطانية أعلمت أرامكو يوم ١٤ أغسطس (آب) أن ذلك غير ممكن، لكنها أبدت استعدادها أن تكلف المفوضية البريطانية في جدة بإعلام الحكومة السعودية أن بالإمكان الحصول على الجنيهات الذهب مقابل الدولار بسعر الصرف العالمي. ثم تبين المذكرة أن محادثات جرت بعد ذلك بين ممثلي أرامكو ومسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية التي طلبت من الحكومة البريطانية على أثر تلك المحادثات أن تعيد النظر في موقفها.

وتضيف المذكرة أن مور عاد إلى المملكة وكتب إلى الملك عبدالعزيز رسالة في ١٩ أغسطس يخبره فيها بما جد في الأمر. واجتمع مور أربع مرات مع الملك عبدالعزيز يومي ٢ و٣ سبتمبر ١٩٤٧م، وأخبره بما دار في أثناء زيارته للولايات المتحدة ولندن، واقترح على الحكومة السعودية سك قطع ذهبية تعادل الجنيه الذهب الإنجليزي، لكن الملك عبدالعزيز لم

يغير موقفه، بل طلب من الشركة سلفة على عائدات الـنفط المستحـقة. وعرض مور أن يطلب من مجلس إدارة أرامكو دفع مليونيْ دولار كسلفة على العائدات، لكن الملك طلب أن تكون الدفعة عشرة ملايين ريال. وتقول المذكرة إن فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger من مسؤولي الشركة أبلغ الملك عبدالعزيز أن مور لن يقوم بـأية خطوة قبل أن يتلقّـى رداً على توصيته بتقديم ٦ ملايين ريال للحكومة السعودية.

وتضيف المذكرة أن السفارة الأمريكيـة في لندن أخبرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٠ سبتمبر أن بريطانيا لن تـغير رأيها بشأن الجنيهات الذهب. وقد وعد مور من جهته أن يعرض طلب الملك عبدالعزيز لمبلغ ٣,٥ مليون دولار على مجلس إدارة الشركة الذي وافق على ذلك الـطلب بالفعل يوم ١٧ سبـتمبر. وتـبين المذكـرة أن جيمس ماكـفيـرسون James MacPherson نائـب رئيس الشركة ومديرهـا المقيم في الظهران أرسل برقية في ١٥ سبتمبر يطلب فيها إيجاد حلّ نهائي لمشكلة العائدات حتى لو استدعى ذلك زيادة نسبة تلك العائدات، وقد ناقش مور هذا الأمر في اجتماع له مع هندرسون يوم ٢٢ سبتمبر وأطلعه على محادثاته في ذلك الشأن مع المـسؤولين البريطانيـين في لندن.

R. 7

1947/09/25
890 F. 841/9-347 (1)

برقية سرية رقم ٩٠ من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيـابة إلى المفوضيـة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تذكر البرقية أن وزارة البحرية أجابت على الموضوع الذي أثـارته برقية المفوضية رقم ٣٣١ المؤرخة في ١٤ أغسطس (آب) ١٩٤٧م بأن الرسوم الـتي تدفعها ناقلات نفط البحرية الأمريكية (في ميناء رأس تنورة) تتمـاشى مع الأعراف الدوليـة، فيما عدا رسوم الرسو التي تعفى منها السفن الحكومية في أغلب دول العالم. وتضيف البرقية أن الحكومة السـعودية تطلب من كل الـسفن دفع تلـك الرسوم، وهي في عمـلها هذا تمارس سيادتها على مياهها الإقليمية، على الرغم من أن ذلك يخالف العرف الدولي. وقد أثير الموضوع مع الحكومة الـسعودية، وعلى أثـر ذلك لم تعد نـاقلات البحريـة الأمريكية تدفع رسم الرسو.

R. 11

1947/09/26
890 F. 6363/10-2847 (3)

بيان صحفي من وزارة التجارة الأمريكية، مؤرخ في ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م وموجه نسخة منه طي مذكرة تغطية سرية من ماكوليمز W. J. McWilliams مـن وزارة الخـارجـيـة الأمريـكية إلى روبـرت لوفيـت Robert A.

Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ٨ أكتوبر ١٩٤٧م.

يذكر البيان أن وزارة التجارة أصدرت رخصة لشركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline لشحن ٢٠ ألف طن من الصلب خلال الربع الأخير من سنة ١٩٤٧م، وقد جاء هذا القرار بناءً على دراسة أثبتت أن هناك ضرورة استراتيجية وسياسية واقتصادية تدعو الحكومة الأمريكية إلى الموافقة على تصدير هذه الكمية من الصلب. ويقول البيان إن خط التابلاين سيساعد على تخفيف الضغط الحالي الذي يهدد باستنفاد احتياطي النفط في النصف الغربي من العالم؛ فالولايات المتحدة التي تملك ٣١ بالمائة من احتياطي النفط في العالم تستهلك ٦٥ بالمائة من هذا النفط. ويشير البيان في هذا الصدد إلى الزيادة المضطردة في حفر الآبار التجريبية في الولايات المتحدة.

ويقول البيان إن خطة شركة التابلاين هي إنشاء خط بطول ١١٤٠ ميلاً يبدأ في أبقيق في المملكة العربية السعودية وينتهي على ساحل البحر المتوسط قرب مدينة صيدا، وسينقل الخط النفط بطاقة قدرها ٣٠٠ ألف برميل يومياً، ويمكن زيادتها إلى ٤٠٠ ألف برميل. ويضيف البيان أن شركة التابلاين وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company هما الشركتان الوحيدتان اللتان تعود ملكيتهما بأكملها إلى الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط التي تحوي من احتياطي النفط ما يعادل احتياطي العالم الغربي أو يزيد عليه.

ويوضح البيان أن إنشاء خط التابلاين سيتطلب كمية من الصلب قدرها ٣٠٥ آلاف طن ليكون جاهزاً عام ١٩٤٩م. كما يوضح أن الخط سيمر عبر المملكة فالأردن فسورية لينتهي على ساحل البحر المتوسط في جنوب لبنان، وقد انتهت المفاوضات مع تلك البلدان، ومن المؤكد أن عائدات تلك الدول ستؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها وبين الولايات المتحدة. ويضيف البيان أنه كان هناك اقتراح لشحن النفط عن طريق الناقلات، وقد تبين بعد الدراسة أن صنع هذه الناقلات سيتطلب كميات من الصلب تفوق ما سيتطلبه إنشاء خط التابلاين. ويذكر البيان أن البحرية الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط الذي تنتجه المملكة العربية السعودية، وأن خط الأنابيب سيسهم في مضاعفة إنتاج النفط في المملكة.

R. 7

1947/09/26
FW 890 F. 51/8-1847 (1)

مذكرة من شميت Schmidt من وزارة المالية الأمريكية إلى هافلك Havlik، مؤرخة في ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يطلب شميت من هافلك أن يرسل برقية سرية إلى المفوضية الأمريكية في جدة جواباً على برقيتها رقم ١٥٤ المؤرخة في ١٨

أغسطس (آب) ١٩٤٧م، ويورد نص البرقية المراد إرسالها، وهو النص نفسه المضمن في البرقية رقم ٩١ المؤرخة في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٧م من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية.

R. 5

1947/09/26
FW 890 F. 6363/8-1247 (1)

مذكرة سرية من جاك نيل Jack D. Neal رئيس قسم تنسيق النشاط الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية إلى مجلس النفط التابع للجيش والبحرية الأمريكية، قسم الاستخبارات في فرع الخطط، بوزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يرفق نيل نسخاً من ثلاث رسائل من البعثات السياسية الأمريكية تتعلق بالنفط، منها رسالة السفارة الأمريكية في لندن رقم ١٨٧٦ إلى وزارة الخارجية المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٧م والتي تتناول مسائل مالية تخص شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company مع مرفقاتها.

R. 7

1947/09/27
890 F. 00/9-2747 (1)

برقية سرية رقم ٤١٢ من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير بايلي إلى عدم وجود ما يؤكد أن هناك اضطرابات في المملكة العربية السعودية. أما ما جاء من أخبار من الرياض، فيرجح بايلي أنها على الأغلب بسبب الحريق الذي اندلع ليلة ١٢ سبتمبر ١٩٤٧م، في القصر الملكي والتهم جزءاً من المباني نتيجة خلل كهربائي، واستخدمت شركة بكتل Bechtel خلاله المتفجرات لمنع انتشار الحريق. ويذكر بايلي أن ولي العهد السعودي شارك في عملية مكافحة النيران، ولم ترد أخبار عن وقوع إصابات.

R. 1

1947/09/30
890 F. 01/9-3047 (1)

رسالة رقم ٣٦٨ موقعة من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يرفق بايلي قائمة بأسماء المسؤولين في الحكومة السعودية والمسؤولين المحليين في مكة المكرمة وجدة. ويعد بايلي بأن تلتزم المفوضية قدر الإمكان بكتابة تلك الأسماء كما وردت في هذه القائمة في مراسلاتها مستقبلاً.

R. 2

1947/09/30
890 F. 01/9-3047 (6)

قائمة بأسماء أعضاء حكومة المملكة العربية السعودية والمسؤولين المحليين في

مدينتي جدة ومكة المكرمة، غير مؤرخة ومضمنة طي رسالة تغطية رقم ٣٦٨ موقعة من والدو بايلي Waldo E. Bailey القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تذكر القائمة أسماء أفراد الأسرة الملكية، فتذكر الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، والأمير عبدالله بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود أخا الملك، ثم تذكر من أبنائه الأمراء سعود ولي العهد وفيصل النائب العام في الحجاز ورئيس مجلس الوكلاء ووزير الخارجية، ومحمد أمير المدينة المنورة. كما تذكر الأمير خالد والأمير ناصر أمير الرياض، والأمير منصور وزير الدفاع، وكذلك حفيد الملك الأمير عبدالله بن فيصل بن عبدالعزيز.

ومن عائلة السديري تذكر القائمة من أبناء أحمد السديري الأمير خالد أمير منطقة الظهران السابق، والأمير محمد أمير جيزان، والأمير عبدالرحمن أمير سكاكا، والأمير عبدالعزيز أمير قريات الملح، والأمير تركي أمير أبها. كما تذكر الأمير عبدالله بن سعد السديري نائب أمير المدينة المنورة، والأمير عبدالرحمن السديري أمير جدة ورئيس مجلس إدارتها (كذا!).

وتنتقل القائمة إلى الديوان الملكي فتذكر عبدالله بن عثمان رئيس ديوان الملك، وخالد أبو الوليد (القرقني) وبشير السعداوي مستشاريْ الملك، والسيد حمزة غوث مستشار الملك المقيم في مصر وعضو الجبهة الوطنية لتحرير ليبيا، وإبراهيم بن معمر مستشار الملك، وعبدالرحمن الطبيشي رئيس الخاصة الملكية، ومحمد بن دغيثر مدير الاتصالات البرقية، وعبدالله بن عدوان مدير قسم المراقبة، ورشدي ملحس نائب مدير الفرع الدبلوماسي.

وتذكر القائمة كذلك رؤساء الدواوين عبدالله بالخير رئيس ديوان الجامعة العربية والمؤتمرات الدولية، وفهد بن كريديس رئيس ديوان ولي العهد، وإبراهيم السليمان العقيل رئيس ديوان النائب العام في الحجاز والوزير مطلق الصلاحية.

وتورد القائمة أسماء الوزراء وهم عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية، ويوسف ياسين وزير الدولة والمستشار الخاص للملك ورئيس الشعبة السياسية ونائب وزير الخارجية، وفؤاد حمزة وزير الدولة المكلف بالمشروعات الإنمائية. ثم تذكر القائمة أسماء أعضاء السلك الدبلوماسي وهم حافظ وهبة الوزير المفوض في بريطانيا، وأسعد الفقيه الوزير المفوض في الولايات المتحدة، وعبدالعزيز الكحيمي القنصل العام في فلسطين، وعبدالله علي رضا الوزير المطلق الصلاحية، وعبدالله الخيال الوزير المفوض في بغداد، وعبدالله الإبراهيم الفضل الوزير المفوض في مصر.

ومن مسؤولي الحكومة في مكة المكرمة تذكر القائمة عبدالله المحمد الفضل النائب الأول لرئيس مجلس الشورى والسيد صالح شطا النائب الثاني، والشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ رئيس القضاة. كما تذكر مسؤولي وزارة المالية حمد السليمان الحمدان وكيل الوزير، وسليمان الحمد (السليمان الحمدان) مساعد وكيل الوزير، وإبراهيم إسلام المدير العام للوزارة، وعبدالله السعد (القبلان) وأحمد لاري مساعديْ المدير العام للوزارة، وعبدالرزاق هنداوي المفتش العام بوزارة المالية، وعبدالوهاب آشي مدير قلم التحريرات للشؤون المالية، ونوري عباس مدير إدارة السجلات، وعلي أمير مدير إدارة الموظفين، وحمزة عجاج مدير إدارة المشتريات، ومحمد صالح كشميري مدير إدارة الحسابات الجارية، و(محمد) صالح قزاز المدير العام لشؤون الحجاج، ويحيى رفة المدير بالنيابة، والسيد حسن فقيه مدير إدارة الدخل.

ومن مسؤولي الحكومة في الهيئات الحكومية المستقلة في مكة، تورد القائمة أسماء عبدالرؤوف الصبان المدير العام للأوقاف وأمير مكة، و(الشيخ) محمد بن مانع المدير العام لإدارة التعليم، وعبدالرحمن (لعله عبدالله) كاظم المدير العام لإدارة البريد والبرق، والدكتور أديب الحبال المدير العام لإدارة الصحة العامة، وعلي جميل المدير العام للأمن العام.

وتختتم القائمة بأسماء المسؤولين الحكوميين في جدة، فتذكر الأمير عبدالرحمن السديري الذي سبق ذكره، وعلي طه نائب أمير جدة، ومحمد علي الباز قاضي جدة، ومحمد المرزوقي نائب قاضي جدة، والسيد سامي كتبي الأمين العام لمجلس التطوير والإعمار، وخيرالدين الزركلي الوزير المطلق الصلاحية، ومحمد سليمان التركي مدير مكتب المالية في جدة، وطلعت وفا رئيس الشرطة، وزكي عمر مفوض جمارك الحجاز بالنيابة، ومحمد الهزازي Al-Hazzazi رئيس بلدية جدة، والدكتور أكرم شومان مدير إدارة الصحة العامة، والدكتور عادل ماحش Mahish مدير الحجر الصحي، وعبدالقادر محتسب مدير البريد، وصالح كيال مدير البرق والهاتف، وسليمان النانية مدير خفر السواحل، وإبراهيم الطاسان آمر الثكنات وقائد المطار، وعمر نصيف مدير الأوقاف، وإبراهيم توفيق كاتب العدل، وعبدالله موسى بخاري مسؤول الخزينة العامة، ومحمد علي عبده مدير معامل التقطير، ومحمد صالح نور مسؤول الجوازات في جدة، وعبدالمجيد شبكشي المدعي العام (كذا، والصحيح كاتب الضبط في إدارة الشرطة)، ومحمد علي رضا رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية السعودية، ومحمد راسم مدير غرفة التجارة والصناعة، وأحمد قنديل مدير شؤون

الحجاج فـي جدة، وعبدالـرحمن مغربـي محاسب شؤون الحجاج في جدة.

R. 2

1947/09/30
890 F. 51/8-1847 (1)

برقية سرية رقم ٩١ من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيـابة إلى المفوضيـة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

تنقـل البرقية رسـالة من وزارة الماليـة الأمريكية تشير إلى برقية المفوضية رقم ١٥٤ المؤرخـة في ١٨ أغسطـس (آب) ١٩٤٧م والتي نقلت طلباً من وزير المالية السعودي لبعض المعـلومات، وتبين أن سعر الفضـة في سوق نيويورك يوم ٩ سبتـمبر ١٩٤٧م بلغ ٥, ٧٠ سنتاً للأونصة الواحدة حـسب أسعار شـركة هاندي وهارمون Handy & Harmon. ويـضيـف لوفـيت أن رصـيد (الحكومة السعودية ممثلة في شخص) الملك عبدالعزيز آل سعود في حساب الدولارات الخاص لدى مؤسـسة احتياطي النـفط في نيويورك Petroleum Reserves Corporation of New York حوالي ٤,٧ مليون دولار. أما تكلفة النقود الفضية التي تسلمتها الحكومة السـعودية تحـت حساب بـرنامج الإعـارة والتأجيـر فقد بلغت ١٥,٤ ملـيون دولار بسعر ٥, ٧٠ سنتاً للأونصة؛ وعلى المملكة أن تدفع مبلغاً إضافـياً قدره ٦, ١٠ مليون دولار تقريباً لتصفية ما ترتب عليها من عملية سك النقود الفضية.

R. 5

1947/09/30
890 F. 6363/8-1947 (1)

مذكرة سرية من جاك نيـل Jack D. Neal رئيس قسم تنسـيق النشاط الخارجي في وزارة الخارجية الأمـريكية إلى سميـث C. B. Smith رئيس فرع المجموعات في قسم الاستخبارات العسكرية التابع لهيئة الأركان في وزارة الحرب الأمريكيـة، مؤرخة في ٣٠ سبتـمبر (أيلول) ١٩٤٧م.

يشير نيل إلى مـذكرة قسم الاستخبارات العـسكريـة المؤرخة في ١٩ أغـسطس (آب) ١٩٤٧م بشأن صور جوية للجزيرة العربية طلبتها شركة نفط سوكوني فاكيوم Socony Vacuum Oil Company، وإلى مذكـرة القسم المؤرخة في ١٦ سبتمبر ١٩٤٧م بشأن صور جوية لليمن وجزيرة فـرسان لصالـح شركة نفـط فليبـس Philips Petroleum Company. ويضـيف أنه أوضح وجهة نظر وزارة الخارجية حول الأمـر في مذكرته المؤرخة في ١٨ سبتمبر ١٩٤٧م، فالـوزارة لا تحبذ السـماح بمنـح صور جويـة للمملكـة العربية السعودية والكـويت لأنه تم منح امتـيازات نفطية فـي كلا البلدين. وفي المقابل، لا تمانع الوزارة في السماح بمنح شركات النفط الأمريكيـة صوراً جوية لليمن حيث لا توجد شركات لديها أية امتيازات في هذا البلد.

R. 7